الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم مالية ومحاسبة
تخصص محاسبة وتدقيق

بعنوان:

دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية
دراسة حالة مؤسسة ENAD،NAFTAL - سعيدة -

من إعداد الطالبة:
بوقرة صارة
سايح فتيحة

تحت إشراف:
أ. د . نزعي فاطيمة زهرة

أعضاء لجنة المناقشة:

أستاذ :	رئيسا
أستاذة: نزعي فاطيمة زهرة	مشرفا
أستاذ:	ممتحنا
أستاذ:	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018

إهداء

- قبل كل إهداء اشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته في حياتي وعلى توفيقي في هذا العمل.

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى :

- نبي الرحمة من أنار الظلمة و كشف الغمة وهدى الأمة إلى محمد بن عبد الله صلى الله عليه و سلم.
- أعظم الرجال صبرا رمز الحب و العطاء الذي أفني حياته من اجل تعليمي الذي حرص على أن يراني في أعلى المراتب ذلك الرجل الكريم أبي العزيز.
- قرة العين التي جعلت الجنة تحت قدميها التي سهرت و تعبت من أجل وصولي بدموعها و دعائها، تلك المرأة العظيمة أمي الغالية.
- إلى من أتقاسم معهم المحبة الأسرية أشقائي و شقيقاتي، إلى جميع الأقارب و الأصدقاء و الأحباء.
- أستاذتي المشرفة التي أشرفت على هذه الدراسة وأمدتنا بالدعم و الأفكار فكانت نعم الموجهة فجزا كي الله خيرا.
- أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بقبول مناقشة الدراسة و لدورهم الكبير في إثراء الدراسة من علمهم و خبرتهم .
- إلى كل من ساهم في إتمام هذه الدراسة ولو بكلمة واحدة .

صـــارة

إهداء

اللهم علمني ما ينفعني ونفعني بما علمتني وزدني علما.أهدي هذا العمل إلى الرجولة

والشهامة "أبي" الحنون أطال الله في عمره

وأهدي ثمرة نجاحي وجهدي وإكليل المشوار الدراسي إلى من أهدتني الحياة وأضفاها

الشقاء من أجل سعادتي وأنارت لي الدرب بدعواتها "أمي" حفظها الله ورعاها

وإلى إخوتي: أمينة، نادية، عائشة، نورة،مريم، وإلى إخوتي حمزة، محمد، وإلى أبناء أختي

"مصطفى، أنس عبد إله

كما أخص بالذكر صديقاتي اللواتي ساندنني طيلة هذا المشوار الدراسي.

تشكرات

الشكر لله أولا على فضله وكرمه في هدايتنا إلى إنجاز عملنا هذا

ثم الشكر إلى الدكتورة الفاضلة نزعي فاطمة

التي لم تبخل بإرشاداتها القيمة وتوجيهاتها السريرة

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا البحث إلى النور

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور النظام المحاسبي المالي في دفع المؤسسة إلى تقديم إفصاح محاسبي يوفر المعلومة المالية ذات الدرجة العالية من الصدق والشفافية. وبالتالي تكمن أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء ولو بشكل مبسط على أهمية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية النظام المحاسبي المالي ومبادئه. حيث ركزت الدراسة على تحليل درجة تطبيق واستيعاب النظام في مؤسستي نفطال ومواد التنظيف بسعيدة، محاولة منا معرفة ما إذا كان مسيري المؤسستين لديهم الاهتمام الموازي لكون هذا النظام دخل حيز التنفيذ منذ سنة 2010، وقد تبين من النتائج الدراسة أن مؤسسة نفطال لديها درجة عالية من الاستيعاب لمفاهيم ومبادئ النظام وتطبيقه مما انعكس إيجابا على جودة المعلومة المالية لديها، وأن مؤسسة ENAD تعمل على استفادة من إيجابيات والامتيازات التي يمنحها النظام بشكل كبير .

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، المعلومات المالية

Résumé:

Cette étude a pour objectif d'identifier le rôle du système comptable et financier dans l'incitation des entreprises à présenter une déclaration comptable contenant une information financière avec une grande dignité et de transparence. L'intérêt de cette étude est donc d'illustrer l'importance d'adoption de ce système comptable et financier avec ses principes par les entreprises économiques algériennes. L'étude a porté sur l'analyse du degré d'application et de compréhension de ce système dans les deux entreprises NAFTAL et l'ENAD de Saida dont l'objectif est de connaitre est ce que les dirigeants de ces deux entreprises ont conscience que ce système a été met en place depuis l'année 2010. Les résultats de cette étude montrent que l'entreprise NAFTAL a une bonne compréhension des principes de ce système et son application par rapport à l'entreprise ENAD qui vise à faire profiter les avantages qu'offre ce système comptable et financier. .

Mots clés: déclaration comptable, Système compatble et financier, États financiers, Informations financières.

الفهرس

إهداء	
تشكرات	
ملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	
مقدمة الفصل	08
المبحث الأول: عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية	09
المطلب الأول: المعايير المحاسبة الدولية : النشأة والمفهوم.	10
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية	14
المطلب الثالث: دوافع إصدار ومزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية	15
المبحث الثاني: : ماهية النظام المحاسبي المالي	17
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي المتعلق بالنظام المحاسبي المالي	17
المطلب الثاني: أهمية والأهداف النظام المحاسبي المالي	20
المطلب الثالث : أسباب وآلية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي	22
المبحث الثالث : عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	26
المطلب الأول : تعريف القوائم المالية ومستخدميها.	26
المطلب الثاني : أنواع القوائم المالية وأهميتها وخصائصها.	28
المطلب الثالث : إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	30
خلاصة الفصل الأول	45
الفصل الثاني : أسس وقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي	

مقدمة	47
المبحث الأول :ماهية الإفصاح	48
المطلب الأول :مفهوم الإفصاح وأنواعه	48
المطلب الثاني :وجهات نظر الإفصاح وأهميته و أهدافه	53
المبحث الثاني : خصائص ومقومات وعناصر المؤثرة في الإفصاح	59
المطلب الأول : مقومات وخصائص الإفصاح المحاسبي	59
المطلب الثاني : العناصر و المشاكل و معوقات المؤثرة في الإفصاح المحاسبي	63
المبحث الثالث : المعلومات المالية	66
المطلب الأول: ماهية المعلومات المالية	66
المطلب الثاني: خصائص النوعية للمعلومات المالية	69
خلاصة الفصل الثاني	74
الفصل الثالث : دراسة حالة لمؤسستي نفطال و ENAD	
مقدمة الفصل	76
المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة مواد التنظيف لولاية سعيدة.	77
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة	77
المطلب الثاني: الوحدة **ENAD SHYMECA** سعيدة	79
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة	81
المبحث الثاني : لمحة تاريخية عن شركة نفطال بصفة عامة	86
. المطلب الأول : نشأة شركة نفطال و مهامها	86
المطلب الثاني : تنظيم شركة نفطال ووسائلها	88
المبحث الثالث : تحليل نتائج المقابلة	89
المطلب الأول : عينة الدراسة ومراحل إعداد أسئلة المقابلة	89
المطلب الثاني : منهجية الدراسة الميدانية ووسائلها	90
المطلب الثالث : تحليل نتائج أسئلة المقابلة	93
خاتمة الفصل الثالث.	103

الخاتمة العامة.	105
قائمة المراجع	110
قائمة الملاحق.	116
قائمة المحتويات.	118

قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(1_1)	المعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن الجنة IASC	12
(2_1)	ميزانية السنة المالية المقفلة(اصول)	32
(3_1)	ميزانية السنة المالية المقفلة(خصوم)	34
(4_1)	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	36
(5_1)	جدول حسابات حسب النتائج (حسب الوظيفة)	37
(6_1)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	39
(7_1)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير مباشرة)	42
(1_2)	شرح أنواع الإفصاح	48
(1_3)	يمثل محاور أسئلة مقابلة	89
(2_3)	يمثل نقائص المخطط الوطني	93
(3_3)	تطبيق النظام المحاسبي المالي	95
(4_3)	يكتل تطور نسخة السنة المالية للمؤسسة	98

	الصفحة
	24
	25
	50
	56
	81
	82
	83
	84

	85

قائمة المصطلحات		
المصطلح باللغة العربية	**الاختصار**	**المصطلح باللغة الأجنبية**
المخطط المحاسبي الوطني	**PCN**	**Plan Comptable National**
النظام المحاسبي المالي	**SCF**	**Systéme Comptable Financier**
معايير المحاسبة الدولية	**IAS**	**International Accounting Standards**
معايير التقارير المالية	**IFRS**	**Internationa Financial Reporting Standards**
لجنة معايير المحاسبة الدولية	**IASC**	**International Accounting Standards Committee**
مجلس معايير المحاسبة الدولية	**IASB**	**International Accounting Standards Board**
مجلس معايير المحاسبة البريطاني	**APB**	**Accounting Principles Board**
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	**AICPA**	**American I nstitut Of Cetified Public**
الجمعية المحاسبية الأمريكية	**AAA**	**American Accounting Association**

مقدمة عامة

تمهيد:

إن التطور المستمر في قطاع الأعمال أدى الى ظهور الموضوعات جديدة تتطلب متابعة من الفكر المحاسبي وتؤدي في نفس الوقت الى حتمية تطوير النظم والقواعد المحاسبية لتستجيب لتلك التغيرات الجديدة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة، وتعتبر المحاسبة من الأدوات الهامة التي تستخدم في تحقيق العديد من الأهداف كالتخطيط والاستشراف والرقابة وتقييم الأداء، استوجب هذا التطور السريع توحيد مفاهيم المحاسبية، هذا الإنجاز تحقق عند ظهور المعايير المحاسبية الدولية.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي وسيلة رئيسية وأداة فاعلة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، وهي من أهم الممارسات المحاسبية التي تتأثر بالتطورات السابقة وهذا ما يؤكد سعي العديد من الشركات في تغيير أساسيات الإفصاح التي كانت تنتهجها لتأخذ بعد ذلك في اعتبارها متطلبات معايير المحاسبية الدولية، وبالاعتبار إن الافصاح المحاسبي يستخدم في المحاسبة لإظهار وتقديم المعلومات الضرورية للمؤسسة، فهو يعد أحد الأدوات الاتصال الرئيسية الذي بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، وبما أن مخرجات هذا الأخير عبارة عن قوائم المالية فيجب أن يكون إعداد هذه القوائم تعتبر المصدر الرئيسي التقديم المعلومات المحاسبية للأطراف وإنتاج معلومات المالية مفيدة ذات مصداقية وقابلة للمقارنة تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارت .

اتجهت جميع دول العالم ومن ضمنها الجزائر تبني معايير المحاسبية الدولية وتقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الأموال عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية، ومن أجل مواكبة لانفتاح اقتصاد العالمي وتفتحها على العولمة، حاولت الجزائر ومنذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بالإصلاحات الاقتصادية والتي مست عدة جوانب من بينها الإصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد المشروع النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

وللتعرف أكثر عللى هذا الموضوع والإلمام بجميع جوانبه سنحاول من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو دور الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة وصدق المعلومة المالية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطبيق SCF في تقديم القوائم المالية ذات مصداقية وموثوقة أكثر؟
- هل يهتم الإفصاح المحاسبي بخصوصية المعلومة المالية ؟

❖ **فرضيات البحث:**

للإجابة على الاسئلة السابقة اعتمدنا على الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى:** يمكن أن تساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقديم القوائم المالية و التقارير المالية ذات مصداقية وموثوقة أكثر.
- **الفرضية الثانية:** الإفصاح المحاسبي للقوائم والتقارير المالية وفق SCF يلبي احتياجات مستخدمي المعلومة المالية وبالتالي ينعكس إيجابا على مردودية ونمو المؤسسة.

❖ **أسباب اختيار البحث:**

تتمثل أسباب إختيار الموضوع في النقاط التالية:

- **المبررات الموضوعية** : تتلخص فيما يلي:

1. ارتباط الموضوع بالتغيرات الاقتصادية الحالية
2. إن موضوع الدراسة واحد من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والمهنية الحالية

- **المبررات الشخصية:** وتتمحور فيما يلي:

1. موضوع الدراسة يتناسب ويخدم مجال تخصص محاسبة وتدقيق
2. فتح مجال للبحث حول هذا البحث، الذي يعرف بنقص المراجع

❖ **أهمية دراسة الموضوع** : تكمن أهمية الدراسة إلى التعرف على النقاط التالية :

- ✓ تكمن أهمية الموضوع بشكل عام في الدور الذي يقوم به الإفصاح المحاسبي والنظام المحاسبي المالي في إعطاء صورة واضحة للمستفيدين من القوائم المالية وإعطاء مصداقية اكثر.
- ✓ كما تكمن أهمية الموضوع من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، وما سيحققه من إفصاح وشفافية سعيا لتحقيق التنمية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

❖ **أهداف الدراسة** :

تهدف هذه الدراسة التسليط الضوء على النقاط التالية :

- ✓ التعرف على النظام المحاسبي المالي بعرض أهدافه وأهميته
- ✓ إعداد القوائم المالية والتقارير المالية للمؤسسات وفق النظام المحاسبي المالي سوف يساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.
- ✓ التعرف على الإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسة.
- ✓ إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية التي توفرها المعلومة المالية ذات مصداقية وشفافية.

❖ **منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:**

من أجل بلوغ تطلعات الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي عند تناولنا الجانب النظري وذلك بالاعتماد على الأدبيات المنشورة المتعلقة بالموضوع البحث من كتب ومقالات منشورة في المجالات العلمية، والقوانين والمراسيم والوثائق الرسمية وكذلك الملتقيات والمنهج الإستقرائي عند دراسة دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحسين صدق المعلومة المالية.

❖ **صعوبات البحث**

- ✓ نقص المراجع المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي
- ✓ عدم تجاوب بعض أفراد مجتمع الدراسة، وعدم تفرغ آخرين للإجابة عن الاسئلة
- ✓ عدم اهتمام المحاسبين في هذا الموضوع

❖ **الدراسات السابقة :**

- **سفير محمد**

"**الإفصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة المدية، سنة 2009/2008، تبحث هذه الدراسة إلى الإفصاح في القوائم المالية الذي يجب أن يتمتع بالخصائص اللازمة حسب ما تنص عليه المعايير الدولية، إلا أن أهم مأخذ في رأينا إقدام الجزائر على اعتماد وتطبيق النظام المحاسبي المالي في آفاق 2010 الذي يوافق محتواه ما جاءت به المعايير المحاسبة الدولية، وذلك حتى يساهم بدوره في تسهيل قراءة القوائم المالية على مستوى المحلي والدولي سعيا لتحقيق التنمية وتوجيه وجلب الاستثمار,

- **دراسة لزعر محمد سامي**

"**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير في علو التسيير تخصص ادارة مالية،جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر،2012 تناول الباحث في هذه الدراسة الى تحليل القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييف النظام المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية، ثم تطرق في الجانب التطبيقي الى معرفة مدى مساهمة ادوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

- **مرحوم محمد الحبيب،**

استراتجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص محاسبة والمالية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2012. تطرق الباحث في هذه المذكرة بتقديم النظام المحاسبي المالي والإستراتجية المثلى لتبني هذا النظام لأول مرة من طرف الكيانات المتوسطة والصغيرة الحجم، وأثره ذلك على بياناتها المالية عند تبنيها للنظام المحاسبي المالي لأول مرة من طرف الكيان.

- **دراسة مداني بن بلغيث:**

أهمية الاصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، سبتمبر 2014 تناول الباحث في هذه الدراسة اشكالية اهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين، حيث استخلص الباحث ان اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة يجب أن يستند الى المعايير، وبالتالي أعتبرها عملية الاصلاح للمؤسسات يعد امرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات التي تعرفها الجزائر.

- **دراسة شناي عبد الكريم،**

تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير،تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009

حيث تهدف هذه الدراسة الى تكييف القوائم المالية في ضل المعايير المحاسبية الدولية وتقييم والتسجيل وفق المعايير ثم تطرق الى النظام المحاسبي المالي وفي الجانب الميداني تطرق كيفية التسجيل والتقييم العمليلت المحاسبية على مؤسسة اقتصادية جزائرية "مطاحن الجنوب الكبرى".

❖ **هيكل الدراسة :**

من أجل الإلمام قدر الإمكان بجميع جوانب الموضوع، قمنا بتقسيم دراسنتا إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي وذلك على النحو التالي :

الفصل الاول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي للقوائم المالية : تم تناوله في ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية حيث تطرقنا إلى نشأة المعايير المحاسبية الدولية ومفهومها وكيفية وضع هذه المعايير، أما المبحث الثاني حول ماهية النظام المحاسبي المالي حيث تناولنا فيه مفهوم وأهداف هذا النظام، أما المبحث الثالث فتم تطرق إلى عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تم تناول مفاهيم حول القوائم المالية وقواعد إعدادها ، بالإضافة إلى تقديم القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني : أسس وقواعد إفصاح في النظام المحاسبي المالي : تناولنا في هذا الفصل ثلاثة مباحث، الأول تناولنا ماهية الإفصاح، وبالنسبة للمبحث الثاني فتطرقنا إلى خصائص وعناصر مؤثرة في إفصاح، بينما تناولنا في المبحث الثالث المعلومة المالية.

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية : حاولنا من خلال هذا الفصل التواصل مع المحاسبين في مؤسستين "نفطال ومواد التنظيف ولاية سعيدة"، وذلك بالاستعمال أدوات مختلفة لأجل الحصول على المعلومات اللازمة التي تحتاجها هذه الدراسة، كما تضمن هذا الفصل عرض وتحليل للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال مجموعة من الأسئلة الموجهة للمحاسبين، والذي يدور حول الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحسين صدق المعلومة المالية.

تمهيـد :

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2011 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي هذه العملية أوكلت العديد إلى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني وتحت إشراف الوزارة المالية، بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية التطور المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75 إلى المحاسبي الجديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد.

ولقد أحدث هذا المرجع المحاسبي المنسجم والمتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS تغيرات العديدة سواء على مستوى التعريف أو المفاهيم على مستوى قواعد تقسيم المحاسبي، وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية التي يجب إعدادها من قبل المؤسسات الاقتصادية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل الاطلاع على النظام المحاسبي المالي الجديد، وكذلك القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثاني : ماهية النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث : عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول : عموميات حول معايير المحاسبة الدولية.

ظهرت المعايير المحاسبية الدولية كنتيجة لمجهود منظمات مهنية كانت تسعى لتحقيق التوافق المحاسبي بين الدول، وأصبحت هذه المعايير أهم وسيلة لتنظيم العمل المحاسبي على مستوى الدولي، وأخذت موقعها من القبول العام الذي تتمتع به، فالممارسات المحاسبية المعدة وفقها تمتاز بأنها محل ثقة ومصداقية من قبل متخذي القرار، لذلك أصبح هناك توجه عالمي إلى تبني هذه المعايير لهدف تحقيق المكاسب الاقتصادية.

المطلب الأول : المعايير المحاسبة الدولية : النشأة والمفهوم.

إن تطور الفكر المحاسبي والتوجه المحاسبي أدى إلى تطور وتراكم خبرات محاسبية منذ العصر الوسيط، وقد ساعد في ترسيخ هذا التطور وضع معايير لتنظيم المهنة والعمل المحاسبي.

الفرع الأول : نبذة تاريخية عن معايير المحاسبة الدولية.

منذ بروز الشركات متعددة الجنسيات وظهور مشاكل محاسبية معقدة على مستوى العالمي، بدأ المهتمون بمهنة المحاسبة في التفكير التوحيد المحاسبي العالمي، أو في عملية التوافق أو التنسيق على مستوى المعايير المحاسبية التي تخص الشركات متعددة الجنسيات وفي كيفية عرض قوائمها المالية.

وعموما ترجع فكرة التوحيد المحاسبي العالمي وضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية إلى سنة 1904 وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبيين وهذا بمدينة سانت لويس بأمريكا، بحيث تمت مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية وحتى الممارسات المحاسبية في البلدان الكبرى في العالم.

فمن حيث المبدأ نجد المعاملات مالية للشركات الدولية في بلدان مختلقة وجود معايير محاسبية دولية يكون متفق عليها ويتم التنسيق بينها حتى يتم تطبيقها على كل الشركات، ومن ثم فإن المعاملات المالية الدولية والمحاسبية الدولية ترتبطان ببعضهما البعض، وعموما فإن فكرة إيجاد توافق في المعايير المحاسبية الدولية بالشركات الدولية انشات رسميا في سنة. 1904م، منذ ذلك التاريخ تم عقد اجتماعات ومؤتمرات عديدة لتنمية مهنة المحاسبة وأدائها ومناقشة المشكلات وتبادل الخبرات ووجهات النظر، من أجل التقليل من الاختلافات بين المعايير المحاسبة التي تطبقها الشركات وتضييق دائرة الفوارق في المعايير المحاسبة.[1]

[1] د، شعيب شنوف ،**المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2016 ، ص ص، 207،208.

وفي سنة 1972 انعقد المؤتمر الدولي للمحاسبين في سيدني باستراليا حيث اتخذت فيه قرارات هامة، وذلك بإنشاء هيئتين يمكن أن تكون لهما المقدرة على التعامل مع المشكلات المحاسبية الدولية والاختلاف بين المحاسبة التي تستخدمها البلدان المتعددة، وتم تأسيس لجنة المعايير المحاسبة الدولية IASC عام 1973 و كذا الاتحاد الدولي للمحاسبين IFRC، كما نجد أن العديد من البلدان اتجهت طواعية إلى التوظيف بين المعايير المحاسبة التي تستخدمها الشركات بها وبين المعايير المحاسبية الدولية التي أعدتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

وقد تم إصدار أول معيار محاسبي للجنة المعايير المحاسبية الدولية في جويلية 1975 وتم إلغاؤه سنة 1998 واستبداله بمعيار القوائم المالية، وعموما يمكن القول إنه لاتوجد فترة معينة لإصدار المعايير المحاسبية، وإنما يتم ذلك حسب الحاجة والمشاكل المحاسبية المطروحة، وعليه يتم تحديد بدء سريان المعيار المحاسبي وحسب التطور المحاسبة فإنه يمكن تعديل أو إلغاء أي معيار وذلك حسب الضرورة والعوامل المؤثرة على البيئة المحاسبية.

وإلى حد الآن فإنه تم إصدار واحد وأربعون (41) معيار محاسبي تحت غطاء (IAS) في الفترة 1973-2001 و15 معيار تحت غطاء (IFRS) من 2001 إلى غاية 28 ماي 2014، كما أصدرت العديد من التفسيرات لتلك المعايير، بحيث يتم إصدار ملاحظات لكل معيار محاسبي، كما يتم إصدار و إعداد نشرات وكتيبات ومطبوعات تساعد على فهم وتطبيق الموضوعات المختلفة للمعايير.[1]

الفرع الثاني : تعريف المعايير المحاسبية .

المعايير المحاسبية هي القواعد يتم اعتمادها من طرف المؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم والعرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها و التي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها.[2]

[1] شعيب شنوف ،مرجع سابق،ص،208 .

[2] لزعر محمد سامي ، **التحليل للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص الدارة المالية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2011 – 2012 ، ص 14.

الفرع الثالث: كيفية وضع المعايير المحاسبية الدولية.

يمكن التعرف على كيفية وضع المعايير المحاسبة الدولية من خلال الإجراءات التالية :

1- عند وضع المعيار المحاسبي الدولي يقوم المجلس بتعيين لجنة فرعية يرأسها عضو من المجلس مع ضم الأعضاء من ثلاثة دول مختلفة بالإضافة الى بعض الأعضاء من مجموعة الاستشارية أو بعض الخبراء في الموضوع محل البحث.

2- تقوما اللجنة الفرعية بدراسة الموضوع محل البحث و تراعي اللجنة في هذا الشأن القواعد الأساسية وإطار العمل المحدد من لجنة المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، كما تدرس اللجنة الفرعية الممارسات المحاسبية المختلفة في الدول المختلفة للتعامل مع الموضوع محل البحث وبعد انتهاء الدراسة والبحث تقوم اللجنة الفرعية بتقديم تقرير الى المجلس يوضح النقاط الرئيسية للموضوع محل المعيار المحاسبي.

3- بعد وصول رد المجلس على التقرير المقدم تصدر اللجنة الفرعية مسودة بالمبادئ التي ستراعي عند إصدار مسودة العمل المحاسبي وتوضح اللجنة الفرعية الطرق المختلفة للتعامل مع الموضوع كما تنشر اللجنة الفرعية مسودة المبادئ وتبدأ في استقبال ردود فعل عليها من مختلف الهيئات المحاسبية في الدول المختلفة .

4- بناء على مسودة المبادئ يتم إعداد مسودة المعيار وعرضها على المجلس وفي حالة موافقة ثلثي الأعضاء تنشر مسودة المعيار ويفتح باب التعليقات عليها لمدة ستة أشهر.

5- بعد مراجعة جميع التعليقات الواردة على مسودة المعيار تعد اللجنة الفرعية المعيار المحاسبي في شكله النهائي وتعرضه على المجلس للمناقشة والتصديق عليه بعد الحصول على موافقة 75% من أعضاء المجلس على الصيغة النهائية للمعيار كأحد المعايير المحاسبية الدولية.

6- يقوم المجلس من آن إلى اخر بتشكيل لجنة لمراجعة المعايير المحاسبية الحالية ذلك لتعديلها أو إضافة أو تغيير أي جزء من أجزاء لتواكب التطورات في المهنة والصناعات والأنشطة المختلفة.[1]

قائمة المعايير المحاسبية الدولية :

كما سبق الذكر فإن لجنة المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 1973 إلى غاية سنة 2001 أصدرت 41 معيار، وهي موضح في الجدول التالي :

[1] مصطفى صلاح سلامة ، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار البداية ،الطبعة الاولى ، عمان ، 2010 ، ص ص ، 87 ،88 .

جدول رقم : (1-1) المعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن الجنة IASC .

رقم المعيار	إسم المعيار	إسم المعيار بالإنجليزية
IAS1	عرض البيانات المالية	Présentation of Financial statements
IAS2	المخزون	Inventories
IAS7	بيانات التدفق النقدي	Statement of cash flows
IAS8	السياسات المحاسبية ، التغيرات في التقديرات المحاسبية و الاخطاء	Accounting polices , changes in accounting estimates and error
IAS10	الاحداث بعد تاريخ فترة اعداد التقارير	Events after the reorting period
IAS11	عقود الانشاء	Construction Contracts
IAS12	ضرائب الدخل	Income Taxes
IAS16	الممتلكات والمنشات والمعدات	Properry Plant and Equipment
IAS17	عقود الايجار	Leases
8IAS1	الايراد	Revenue
IAS19	منافع الموظفين	Employee Benefits
IAS20	محاسبة المنح الحكومية والافصاح	Accounting for Govemment Grants and Disclosure of Govemment Assistance
IAS21	اثار التغيرات في اسعار الصرف	The Effets of Changes in Foreign Exchange Rates
IAS23	تكاليف اقتراض	Borrowhng Costs
IAS24	الافصاحات عن الاطراف ذات العلاقة	Related Pelated Party Disclosures

IAS26	المحاسبة و التقرير عن برامج منافع التقاعد	Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans
IAS27	البيانات المالية المنفصلة	Separate Financial Statement
IAS28	الاستثمارات في المنشات الزميلة و المشاريع المشتركة	Investment in Associates and Joint Ventures
IAS29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	Financial Reporting in Hyperinflationary Economies
IAS31	الحصص في المشاريع المشتركة	Interests in Joint Ventures
IAS32	الأدوات المالية، العرض	Financial Instrument , Presentaion
IAS33	حصة السهم من الارباح	Earnings per Share
IAS34	التقارير المالية المرحلية	Interim Financial Reporting
6IAS3	انخفاض قيمة الاصول	Impairment of Assets
IAS37	المخصصات ، الالتزامات المحتلة و الأصول المحتملة	Provisions , Contingent Liabilities and Contingent Assets
IAS38	الأصول غير الملموسة	Intangible Assets
IAS39	الأدوات المالية، الاعتراف والقياس	Fianancial Intrument , Recognition and Measurement
IAS40	عقارات استثمارية	Investment Property
IAS41	الزراعة	Agriculture

المصدر : أحمد حلمي جمعة ، معايير التقارير المالية الدولية (معايير المحاسبة الدولية) ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2015 ، ص 430 .

المطلب الثاني : أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية.

إن الهدف من التوافق معايير المحاسبية الدولية إزالة الكثير من العقبات وتحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية سواء كان على مستوى المحلي أو الدولي.

الفرع الأول : أهمية المعايير المحاسبية الدولية.

للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في تغطية الحاجات لأصحاب الأعمال والمصالح سواء الداخلين أو الخارجيين من خلال توفير المادة في اتخاذ القرارات والمتمثلة في المعلومة المتضمنة في القوائم المالية وعليه يمكن تحديد الأهمية من وجود المعايير المحاسبية الدولية في النقاط التالية:[1]

- تعتبر القوائم المالية المعدة وفق هذه المعايير بالمصداقية و الجودة و القبول العام.
- إمكانية مقارنة هذه القوائم المالية مما يؤدي إلى تعميق الثقة من طرف المتعاملين في الأسواق المالية .
- التزام المراجعين والمحاسبين على وجه الخصوص باستخدام المماس المحاسبية الدولية يعمل على تقليص الفروق في الممارسات المحاسبية المختلفة في الدول .
- تنشيط المنافسة بين الشركات المدرجة في البورصة من خلال تبنيها المعايير المحاسبية الدولية الأمر الذي يؤدي إلى وجود الإفصاح في بيانات القوائم المالية .
- تسمح المعايير المحاسبية بتوفير نظام متكامل للمعلومات يربط نشاط الشركة الأم بالفروع التابعة لها.
- تعمل المعايير المحاسبية الدولية على تسهيل أعمال مصالح الضرائب من خلال تطبيق الأساليب الخاصة بالاعتراف بالإيرادات و النفقات.

[1] براق محمد و قمان عمر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 05 -2013/05/06 ، ص،6 .

الفرع الثاني : أهداف المعايير المحاسبية الدولية.

يتم إصدار معايير المحاسبة الدولية و ذلك لمجموعة من الأهداف تتمثل في[1] :

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.
- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

المطلب الثالث : دوافع إصدار ومزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

سوف نتطرق في هذا المطلب دوافع التي أجبت المعايير المحاسبية على إصدارها وأهم مزاياها.

الفرع الأول : دوافع إصدار معايير المحاسبة الدولية.

تعتبر المعايير المحاسبة الدولية حاليا مرجعا يسترشد به كل المهنيون محاسبيا في جميع أنحاء العالم، كما أن إصدارها جاء نتيجة لمجموعة من الدوافع تتمثل في :

- الإهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات المحاسبية بعملية تحقيق أكبر قدرة ممكنة من التجانس والمتوافق والطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول إلى اللغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل حركات البضائع والخدمات و رؤوس الأموال عبر الحدود.
- انتشار الشركات الضخمة التي تعرف بإسم الشركات المتعددة الجنسيات وتدويل أسواق المال مما خلق ضغوط ساهمت في العمل على التنسيق والتوحيد المتطلبات التي تضعها الهيئات الحكومية عن تنظيم الامور المالية وهذا في إعداد تقاريرها المالية بدلا من استمرار في استخدام المعايير المحلي.
- ظهور مشاكل محاسبية دولية بسبب تضاعف الاستثمارات وزيادة حجم التضخم الذي أصبح من العوامل المهمة في إيجاد المعايير المحاسبية المتعامل بها عبر مختلف الدول.
- التباين القائم في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول فهو حد ذاتي دافعا كافيا للبحث عن المعايير المحاسبية الدولية الجديدة لتوحيد اسس القياس و قواعد العرض و الإفصاح للقوائم المالية.
- العملات الاجنبية وسعر التبادل بين الدول العالم.

[1] محمد طيفور امينة، **الدراسة المحاسبية و حدود الافصاح في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة في ظل IFRS/IAS**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ل م د تخصص محاسبة مالية و بنوك ، جامعة الشلف، السنة الجامعة 2017/2016، ص، 23 .

الفرع الثاني : مزايا تطبيق معايير المحاسبية الدولية .

- ✓ **التناسق و التناغم** : ويعني ذلك قياس المنشات بتطبيق ذات المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسياتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، مما يعني توحيد الاسس والقواعد التي تتم على اساسها المعالجات المحاسبية أي تدويل الممارسات المحاسبية والتدقيقية.
- ✓ **قابلية للمقارنة** : نظرا لتوحيد الاسس وطرق المعالجات المحاسبية فان النتيجة المباشرة تتمثل في القابلية القوائم المالية التي أعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة,و بالتالى ترشيد عملية اتخاذ القرارات المتركزة على المعلومات المحاسبية المتماثلة,و الفاضلة بين البدائل بناءا على اسس وواضحة.
- ✓ **تلبية المتطلبات القانونية** : الكثير من الدول اصبحت تفرض على مؤسساتها ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية,بيس هذا فقط بل ان هناك من الاسواق المالية اصبحت تفرض على المؤسسات ضرورة إعداد قوائمها المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ **تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين** : العديد من الشركات تسعى الى طلب تمويل من المؤسسات والجهات المعينة، هذه الاخيرة تعمل على قراءة و مراجعة القوائم المالية لهذه المؤسسات، ذلك إن المؤسسات التمويلية لا يمكن لها أن تقوم بمنح قروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للمؤسسة التي تحتاج إلى تمويل.
- ✓ **قابلية للفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم والمالية** : اذ ان القوائم المالية التي تعد على اسس مختلفة لا يمكن فهمها وقراءتها، ويتطلب ذلك مزيدا من التوضيح والإفصاح عن الأسس التي أعدت القوائم المالية على غرارها، وبالتالي غموض القوائم المالية وعدم صلاحيتها لاتخاذ القرارات، وهذا يتنافى مع الهدف الرئيس من المحاسبة و القوائم المالية وهو تزويد أصحاب العلاقة بمعلومات موثوقة وملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة وعقلانية.
- ✓ **إيجاد اساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة** : مثل أسعار صرف العملات، فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناء على قوانين ومعايير محلية حيث تفقد عندها خاصية المقارنة، ولكن يجب أن يكون ذلك في ظل التوجيه العالمي يعبر عنه بالمعايير المحاسبية الدولية.[1]

المبحث الثاني : ماهية النظام المحاسبي المالي.

[1] محمد طيفور امينة، مرجع سابق، ص،25 .

إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة نشاطها واتساع رقعة أعمالها, أدى إلى مشاكل المحاسبية في الجزائر, والتي بدأت مع الارتباطات الجديدة وبشكل خاص الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي وتقديم المفوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، حتم عليها أن تتكيف مع المتطلبات معايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي استدعى منها القيام بمجموعة من الإصلاحات، والتي أدت إلى تبني الدولة للنظام المحاسبي يستجيب لهذه التغيرات.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي المتعلق بالنظام المحاسبي المالي .

قامت الجزائر بتبني النظام المحاسبي التي فرضتها البيئة الاقتصادية والتي زاد تأثيرها بالبيئة العالمية، وهو ما تجسد بالقانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي.

1/- قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007:

يتضمن المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين المعطيات قاعدية عددية، وتصنيفها, وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية والممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[1]

2/- تضمن النظام المحاسبي للمؤسسات معطيات الجديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، كما يتضمن تصنيف الكتل المحاسبية والمجموعات، تحديد الحسابات, وضع القوائم المالية، تحديد المبادئ المحاسبية إلى التحكم الدورة المحاسبية.[2]

الفرع الثاني : مجال التطبيق .

[1] -الأستاذ بلعروسي احمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 122.
[2] -شعيب شنوف ،مرجع سبق ذكره ، ص 19.

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة المالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها و يستثنى من مجال التطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.[1]

تلزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية :

1) – الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري

2) – التعاونيات

3) – الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية، ملزمون بمسك محاسبة مالية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين.

4) – و كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يزاولون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة، سواء كان ذلك بهدف الربح أم لا، كالغرف الصناعية والتجارية، وغرف الحرف والصناعات التقليدية وغرف الفلاحة والصيد البحري.

5) – الأشخاص الخاضعون للنظام المحاسبي المالي بموجب نص قانوني أو تنظيمي : لقد وسع المشرع الجزائري مجال تطبيق ليضم الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يدخلون ضمن الفئات المبنية اعلاه و لكن هم ملزمون بمسك المحاسبة المالية بموجب نص قانوني او تنظيمي[2].

الفرع الثالث : القواعد والمبادئ المحاسبية الأساسية.

يعتمد النظام المحاسبي الجديد على جملة من القواعد و المبادئ يمكن التطرق إلى أهمها فيما يلي :

أ– مستعملوا القوائم ألمالية : المستثمرون، مسيرون، هيئات إدارية، مقرضون (بنوك ,مساهمون), إدارة الضرائب، شركاء آخرون، زبائن، موردون، أجراء، آخرون.

ب– الفرضيات : التي من خلالها ينم إعداد القوائم المالية أهمها ما يلي :

– الاستمرارية في النشاط .

– المحاسبة الالتزامات (أساس الاستحقاق) بحيث تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري الانتظار التدفقات النقدية .

---

[1] **الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية** ، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 ،المتضمن النظام المحاسبي المالي ، العدد 74 ، المادة رقم 2 ، ص ،3 .

[2] مرحوم محمد الحبيب ،**استراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة و اثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة و صغيرة الحجم**،مذكرة ماجستير في العلوم التسيير ،تخصص محاسبة و مالية ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،الجزائر ،2012،ص ص ،21 ، 22.

ج- المبادئ المحاسبية الأساسية :

- مبدأ السنوية Périodicité

- مبدأ الاستغلال الدورات Indépendance: إن مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية كل دورة مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات أو الأعباء

- مبدأ الحيطة و الحذر Prudence: يقوم هذا المبدأ على اساس تسجيل الخسائر المحتملة

- مبدأ المداومة Permanence des méthode: يعتمد هذا المبدأ على حفاظ على الطرائق المحاسبية (المداومة) بحيث يتم استعمال نفس الطرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.

- مبدأ التكلفة التاريخية Couts historique : يقر مبدأ التكلفة التاريخية تسجل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها (الاقتناء) أو تكلفة إنتاجها.[1]

- مبدأ عدم المقاصة Non compensation : ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والأعباء.

- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على شكل القانوني Prééminence : يعتبر المبدأ جديد في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الايجار ضمن العناصر الميزانية :

- مبدأ الوحدة المحاسبية Convention de l'entité.

- مبدأ الارتباط الميزانية الافتتاحية Intangibilité de bilan d'ouverture.

- مبدأ الاستمرارية : يفترض أن تزاول مؤسسة نشاطها بصفة مستمرة و دائمة .

- مبدأ ثبات وحدة النقد Convention de l'entité.

- مبدأ الصورة العادلة Image fidèle .

د- الخصائص النوعية : التي ينبغي توفيرها في القوائم المالية :

- الوضوح Intangibilité.

- القابلية المقارنة Comparabilité.

- المصداقية Fiabilité.

[1] شعيب شنوف، مرجع السابق، ص،22 .

- الملائمة Pertinence .

المطلب الثاني : أهمية والأهداف النظام المحاسبي المالي.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف النظام المحاسبي المالي وأهميته.

الفرع الأول : أهمية النظام المحاسبي المالي .

تتمثل المزايا التي يوفرها تطبيق النظام المحاسبي المالي بالجزائر في العناصر التالية:

- يؤدي إلى اقتصاد الجهد والزمن والتكلفة في العملية الإصلاح المحاسبي بالاعتماد على المعايير المحاسبية معترف بها دوليا.

- النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، وبالتالي فهو قريب من التطبيقات المحاسبية العالمية المتطورة، ومتكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه لمعلومة مالية ذات جودة ويؤدي ذلك إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ موحدة أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.

- النظام المحاسبي الجديد يأتي لسد الثغرات بوضع أدوات ملائمة لجميع العمليات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفافة للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري الجزائري، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والإختلاسات ومحاولات الفساد، من خلال التشديد الرقابة على حسابات المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري.

- يعرف النظام المحاسبي المالي بوضوح قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، بما يسهل من عملية التحقق من الحسابات ومراقبتها، كما يحتوي على إطار التصوري يتضمن المبادئ، الفرضيات والاتفاقيات، وعلى قواعد واضحة تضمن المزيد من التناسق وتقلل من عدم الفهم، كما كان عليه المخطط الوطني للمحاسبة.

- يؤدي إلى ترقية التعليم في المحاسبي في المدارس والجامعات وكذلك التسيير في المؤسسات بالإرتكاز على قواعد المحاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية.

- سيعزز النظام المحاسبي المالي من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة و اقتصاد السوق.

- يساعد على إنشاء و ظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات، بما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني على حساب احتكار البنوك في تمويل الاقتصاد، ويعمل ذلك على تشجيع

الادخار والخوصصة وإنشاء شركات مساهمة ومقيدة في البورصة، لأن إنتاج معلومة مالية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات .[1]

– يشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومة مطلوبة من المستثمرين سهلة القراءة من المحللين الماليين.

الفرع الثاني : أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد .

إن هذا النظام المحاسبي الجديد ينشأ القواعد العامة لمسك، تجمع، تحديد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية وللهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة, من أجل تحقيق أهداف التالية:

- السماح بالتحكم بالحسابات معطية كل الضمانات للمسيرين المساهمين و الشركاء إلى الدولة و المستعملين الآخرين المعنيين بالأمر كالمستخدمين الدائنين، فيما يخص انتظامهم صدقهم و شفافيتهم.
- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وأداء والتغيرات الوضعية المالية للمنشأة بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها.
- توفير المعلومة مالية مفهومة وموثوق بها دوليا، جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، وبين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية.[2]
- تخدم ترقية وتعليم المحاسبة والتسيير يرتكز على أسس مشتركة وكذلك لتكون المهنيين المختصين الأحرار أو الإجراء تحت ضمان كبير لحركة الشغل في الوظائف المحاسبية.
- المساهمة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية للقطاع والمؤسسات على المستوى الوطني انطلاقا معلومات معنوية، مراقبة ومجمعة ضمن شروط الموثوقية والسرعة المرضية.
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.

[1] بربري محمد امين ،عبد القادر بكيحل، **ثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حول واقع و افاق في الجزائر ،جامعة الوادي 06/05 ماي 2013، ص ص، 3،4.

[2] Samir merovani. le projet du nouveau system comptable financier algérer. « anticiper et préparer le passages du PCN 1975 aux nomes IFRS ,mémoire de ESC année 2007/2008,p 94 ,

- السماح بتسجيل بطريقة شاملة و موثوق فيها، مضمونة، ومنتظمة (الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على الأرباح) حيث أن النتيجة ستكون مقربة من القوائم المالية التي تم إعدادها حسب معايير التقرير المالية الدولية (IFRS).
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.

المطلب الثالث : أسباب وآلية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.

لقد اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات لتسيير عملية انتقال ونجاح التطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

الفرع الأول : أسباب تغير المخطط المحاسبي الوطني :

يمكن تقسيم أهم أسباب التغير المخطط المحاسبي المالي إلى : أسباب خارجية وأسباب داخلية وهما:

❖ **الأسباب الخارجية :** [1]

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة .
- عند البحث عن الموارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجآ إلى الأسواق المالية الدولية.
- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية.
- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية،الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية.
- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة،موحدة، ومعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيل نقل المعلومات الاقتصادية وعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

❖ **الأسباب الداخلية:**

- تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي و التجاري، من طرف فعال إلى طرف منظم.

[1] عوينات فريد، **دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد و متطلبات نجاحه في البيئة المحاسبية الجزائرية** ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ،مركز الجامعي بالوادي ،2011/2010،ص 86.

- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى نحو التوجه الاقتصادي الحالي للبلاد.
- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة .
- أصبحت النظرة القانونية، في المخطط المحاسبي الوطني، تطغى على النظرة الاقتصادية، أصبحت المؤسسة عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة و الحذر بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ الوفية.
- يفتقر النظام 1975 للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم لحلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل.

الفرع الثاني : نقائص المخطط المحاسبي الوطني PCN.

- ارتكز المخطط المحاسبي على المحاسبة العامة، وأهمل دور المحاسبة التحليلية، في حين أن في الممارسة المحاسبية نجد تكامل بين المحاسبتين .
- كذلك ركز المخطط المحاسبي الوطني على المؤسسات الصناعية و التجارية و أهمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالبنوك، القطاع الفلاحي، شركات التأمين و الأشغال العمومية.
- اعتماد المخطط المحاسبي على التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء أو تكلفة الاقتناء...).
- أيضا أن المخطط المحاسبي الوطني أهمل التبويب (التصنيف) الوظيفي عند إعداد القوائم المالية، فالتصنيف الوظيفي للقوائم المالية يساعد على تحديد المسؤوليات، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات، كذلك على مستوى القوائم المالية لا نجد بعض الجداول الهامة مثل جدول التدفقات الخزينة رغم أهمية البالغة لهذا الجدول.
- تغافل المخطط المحاسبي الوطني عن الفصل في كيفية معالجة و تسجيل بعض العمليات المهمة.[1]

الفرع الثالث : آلية الانتقال من المخطط القديم إلى النظام المحاسبي المالي الجديد :

- إن عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ليست عملية بسيطة بل جد معقدة خاصة في السنة الأولى من التطبيق أين يشترط النظام الجديد في القوائم المالية خانة المقارنة متعلقة بالسنة السابقة، أي متعلقة بالمخطط السابق، ولقد اهتمت المعايير المحاسبية الدولية بهذه النقطة ووضحتها في المعايير IFRS1 كيفية التطبيق المعايير لأول مرة.

[1] عوينات فريد ، مرجع سابق ، ص 85

- **آلية الانتقال من المخطط القديم الى الجديد** : عند قراءة النظام المحاسبي المالي بدقة ،نجد أنه لن يكون أي تأثير من النظام المحاسبي المالي على سنة 2009،لأنه ببساطة المؤسسات سوف تستمر في التطبيق المخطط المحاسبي الوطني السابق(PCN) وتنتج نفس القوائم التي كانت تنتجها من قبل ، وبالتالي يمكن استنتاج ما يلي :
  - إن النظام المحاسبي المالي(SCF) سوف يبدأ العمل به 2010/01/01.
  - ميزانية سنة 2010 تحضر في فترة مارس و أفريل من سنة 2011.

الشكل رقم (1_1) : يبين التحليل الاولي لعملية الانتقال

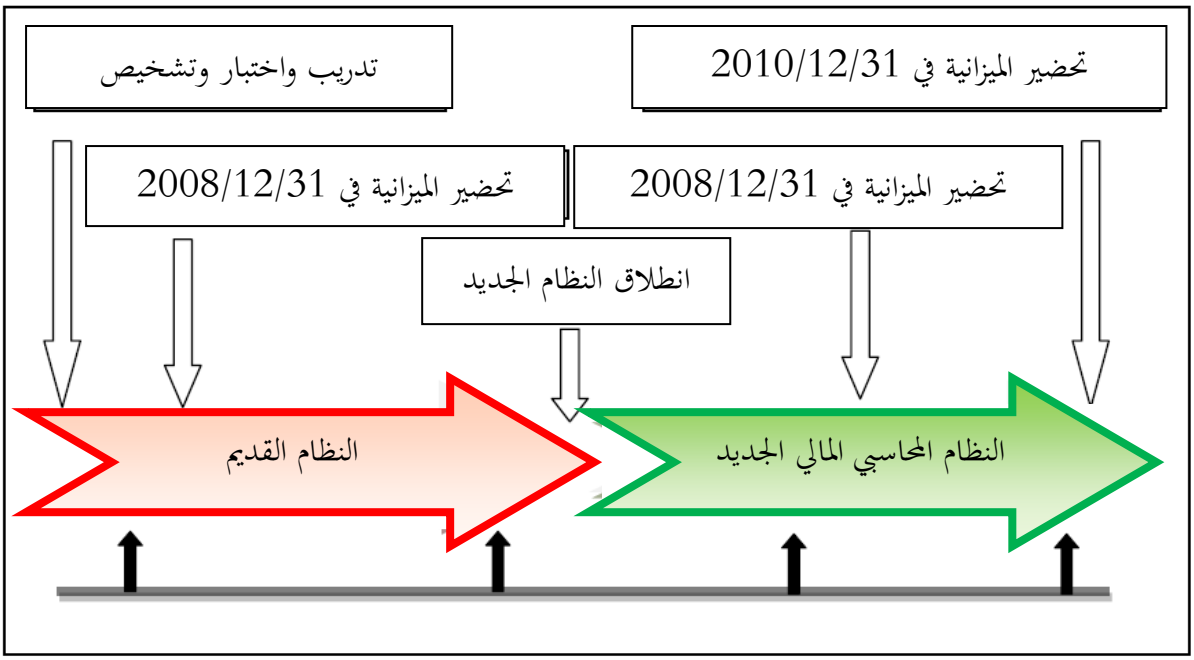

المصدر: عوينات فريد، مرجع سابق، ص 114.

أثناء بداية التطبيق سيكون هناك تعايش بين المخطط القديم والنظام الجديد وهذا التعايش سوف يستمر إلى غاية من سنة 2010، بعد هذا التاريخ سوف يتوقف العمل بالمخطط القديم ذلك أن بداية سنة 2010.

إن النظام المحاسبي المالي سيكون له تأثير على سنة 2009، لكن هذا التأثير لن يكون بشكل مباشر يرجع ذلك إلى أن القوائم المالية للنظام الجديد تشترط وجود تقديم عمود خاص سنة 2009، وتبدو عملية الانتقال أكثر تعقيدا والشكل الموالي يبين ذلك :

الشكل رقم (1_2) : يبين عملية الانتقال بشكل دقيق.

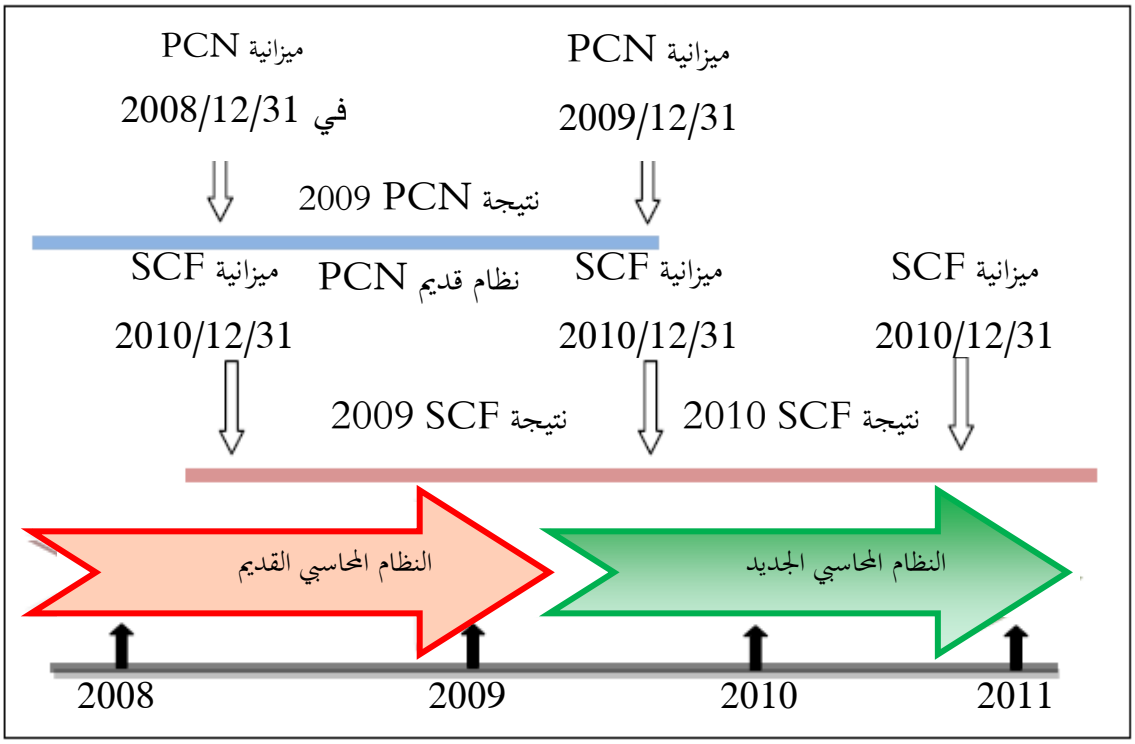

المصدر: عوينات فريد ،مرجع سابق ، ص 115.

المبحث الثاني : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي ، وتنقسم هذه المخرجات ٬لى قسمين :القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة ،و لقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي الميزانية، حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية.

❖ المطلب الأول : تعريف القوائم المالية ومستخدميها.

يهتم هذا المطلب بالتعريف القوائم المالية من خلال استعراض الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وكذلك مستخدمي تلك القوائم.

الفرع الأول : تعريف القوائم المالية.

أولا : القوائم المالية هي الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، لغرض تقديمها بصورة إجمالية و ملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن ستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.[1]

ثانيا: القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز للمنشأة، وما حققته من نتائج، فالمعايير تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية و ما يتطلبه محتوى كل وثيقة، فالنظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الوحدة انجازها سنويا .[2]

[1] سيد عبد الله السيد، **تدريب المحاسبي و المالي** ، دار الراية للنشر و التوزيع ،عمان، الطبعة الاول ، السنة 2013،ص 192

[2] شتاي عبد الكريم ،**تكييف القوائم المالية في المؤسسة الجزائرية وفقا المعايير المحاسبية الدولية** ،مذكر ماجستير في العلوم التسيير ، تخصص محاسبة ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2009،ص 43 .

الفرع الثاني : مستخدمي القوائم المالية .

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين و المحتملين و الموظفين و المقرضين و الموردين والدائنين التجاريين الآخرين و العملاء و الحكومات ووكالاتهم و الجمهور و يستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات و التي تشمل ما يلي:[1]

أولا : المستثمرون

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر و مستشاريهم المخاطر المصاحبة لاستثماراتهم و المتأصلة فيها و العائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو احتفاظ بالاستثمار أو البيع ،كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح الأسهم.

ثانيا : الموظفون

يهتم الموظفون والمجموعات المتمثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستمرار وربحية أرباب الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم المنشأة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم و توفير فرص العمل.

ثالثا : المقرضون

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم و الفوائد المتعلقة بما سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

رابعا : الموردون و الدائنون التجاريون الآخرون

يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشآة على مدى أقصر من الاهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

خامسا : العملاء

[1] أمين السيد احمد لطفي ، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبة** ، الطبعة الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر،2008 ،ص ص، 46، 43.

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى أو اعتماد عليها.

سادسا : الحكومة و وكالاتها ومؤسساتها

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشأة، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة،وتحديد السياسات الضريبية،وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

سابعا : الجمهور

تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال ،قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمها، وتعاملها مع الموردين المحليين و يمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات و التطورات الحديثة في نماء المنشأة و تنوع أنشطتها.[1]

❖ المطلب الثاني : أنواع القوائم المالية وأهميتها وخصائصها.

تعتبر القوائم المالية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة، سوف نتعرف في المطلب إلى أنواع القوائم المالية وأهميتها وخصائصها.

الفرع الأول : أنواع القوائم المالية.

تشمل القوائم المالية الرئيسية :

1/– قائمة المركز المالي : إن كل الحسابات في الدفتر الأستاذ العام ،التي مازال لها أرصدة مدينة أو دائنة ،بعد عمل التسويات الجردية و إقفال الدفاتر ،ويتم ترتيب هذه الأرصدة في قائمة المركز المالي بطريقة خاصة ، ويمكن وصف قائمة المركز المالي،على أنها قائمة الاستثمار بمعنى أنها تشمل على عرض وتحليل لمصادر الأموال (الأموال المقترضة ورأسمال الممول)،واستثمار هذه الأموال في مختلف أصول المشروع هذا الوصف لقائمة المركز المالي، يؤكد أنها ليست قائمة قيمة، ولكنها بيان عن مصادر الأموال، واستخدامها، مرتبة طبقا القواعد متعارف عليها.

2/– قائمة الدخل : وهي بيان الإيرادات والمصروفات، وصافي الربح أو صافي الخسارة، الناتجة من عمليات المشروع، عن فترة المحاسبية محددة، أي أنها بمثابة قائمة للنشاط وتعطينا فكرة عن ما حدث في هذه المؤسسة خلال الفترة التي تعبر عنها القائمة، والتي قد تكون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عام، هذه القائمة تبدأ بصافي المبيعات وهو العائد الكلي للمبيعات والإيرادات ثم يتم خصم التكاليف، وتشمل تكلفة الإنتاج وبالتالي نصل في نهاية إلى صافي الربح.

[1] أمين السيد احمد لطفي ،مرجع سبق ذكره،ص 46.

هذه القائمة تحتوي على الأرقام هامة مثل صافي المبيعات (أوالإيرادات) أو إجمالي المبيعات وهي القيمة المالية للمبيعات خلال العام، كلما زادت المبيعات من عام لآخر كان مؤشرا جيدا وتكلفة المبيعات هي تكلفة شراء وتضييع المنتجات التي تم بيعها (في حالة شركة إنتاجية).

3/– قائمة التوزيع أو أرباح محتجزة : في شركات المساهمة فهي تحليل للثغرات التي حدثت في حقوق أصحاب المشروع خلال فترة المحاسبة.[1]

الفرع الثاني : أهمية القوائم المالية .

ظهرت أهمية القوائم المالية في دعم القرارات الاقتصادية وذلك لتوفير المعلومات والبيانات التالية :[2]

1)– قدرة المشروع على توفير السيولة النقدية (التدفق النقدي) وتوقيت هذا التدفق ومدى التأكد من حدوثه.

2)– القدرة على التوفير النقدي في التوقيت المناسب بما يؤكد قدرة المشروع على مواجهة المدفوعات النقدية المطلوبة مثل مرتبات وسداد الفواتير والفوائد على القروض في توقيتها و رد الديون في مواعيدها و الوفاء بالتوزيعات الأرباح المساهمين.

3)– ربحية المشروع بما يعكس قدرتها على استخدام مصادر اقتصادية المتوفرة لها.

4)– التغير في الموقف المالي للمنشاة بما يساعد في تقييم حجم الأنشطة المشروع المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتوفير النقدية من النتائج العمليات الرئيسية.

[1] سيد عطاالله السيد ،مرجع سبق ذكره ص 194

[2] سيد عطاالله سيد ، مرجع سابق،ص ،192

الفرع الثالث : الخصائص النوعية للقوائم المالية .

الخصائص النوعية هي الصفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي : القابلة للفهم والملائمة و الموثوقية والقابلية للمقارنة :[1]

أ)- **القابلة للفهم** : إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين.

ب)- **الملائمة** : لتكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات

وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم .

ج)- الموثوقية : تمتلك معلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد .

د)- القابلية للمقارنة : يجب أن يتمكن المستخدمين من إجراء مقارنة القوائم المالية للمشروع على مرور الزمن وبإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن يتم على أساس ثابت ضمن المشروع وعلى مرور الزمن لذلك المشروع وبطريقة متماثلة في المشاريع.

هـ)- القيود على المعلومات الملائمة و الموثوقية :

الاحترام المعايير الملائمة والموثوقية لقوائمها المالية يجب أن تحترم المؤسسة ثلاثة قيود :

- التوقيت المناسب
- الموازنة بين المنفعة والتكلفة
- الموازنة بين خصائص النوعية.

[1] هوام الجمعة ، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS 2009/2010**، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2011 ، ص، 32.

المطلب الثالث : إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد القوائم المالية.

الفرع الأول : الميزانية .

مفهوم الميزانية : تقدم الميزانية موجودات و التزامات المؤسسة في شكل واحد او في شكلين منفصلان عن بعضهما البعض ،تضم معطيات السنة المالية الجارية و الأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية ،و ينبغي أن تحتوي الميزانية على أقل العناصر التالية:[1]

- **أولا : الأصول** : تشمل عناصر الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها و التي يسيرها الكيان من خلال الأحداث الاقتصادية الماضية و التي ينظر منها منافع اقتصادية مستقبلية، مراقبة الأصول هي القدرة الحصول غلى منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول.

تضم الأصول العناصر التالية :

- **الأصول الغير متداولة** : القيم الثابتة المعنوية شهرة محل، قيم معنوية أخرى، القيم الثابتة المادية تضم أراضي، المباني ،قيم ثابتة أخرى ،قيم ثابتة للتنازل ، القيم الثابتة الجارية، الأصول المالية وتضم ،سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة،مساهمات و حقوق مماثلة ،قروض و أصول المالية غير متداولة أصول ضريبية مؤجلة.
- **الأصول المتداولة** : تضم المخزونات و الحسابات جارية ،الزبائن المدينون آخرون ،مدينون آخرون ،حسابات الخزينة الموجبة و ما يعادلها .

- **ثانيا : الخصوم** : تشمل الخصوم الالتزامات الحالية و الناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية ، ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول على منافع الاقتصادية و تضم الخصوم الجارية التي تتوقع تسويتها أو تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية (اثني عشر شهرا)، وتصنف باقي الخصوم خصوم غير جارية .

تضم الخصوم العناصر التالية :

- **الأموال الخاصة** : رأس المال المطلوب ،راس مال غير مطلوب ،الاحتياطات ،فرق إعادة التقدير،الأموال الخاصة –محول من جديد ،نتيجة الدورة .

[1] شعيب شنوف ،مرجع سابق،،ص ص، 77، 78.

- **الخصوم غير متداولة** :وتضم قروض وديون مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم الماثلة .
- **الخصوم المتداولة** : الموردين و الحسابات الملحقة ،ضرائب ،الديون و الدائنون آخرون ،حسابات الخزينة (السالبة) و ما يعادلها.

الجدول رقم : (1_2) ميزانية السنة المالية المقفلة في.....إلى .....

الأصـــول	ملاحظة	القيمة الإجمالي N	اهتلاكات والمؤونات وتدني القيمة N	القيمة المحاسبية الصافية N	القيمة المحاسبية الصافية N-1
أصول غير جارية					
فارق إعادة اقتناء_ المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضـي					
مبـاني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					

ضرائب مؤجلة الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيد الزبائن المدينون الأخرون الضرائب وما شباهها حسابات دائنة أخرى استخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر : **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 19 ،المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هجري الموافق ل 25 مارس 2009، ص 28.

جدول رقم (1_3) :ميزانية السنة المالية المقفلة في ....إلى.....

الخصوم	الملاحظة	N	N-1
رؤوس أموال الخاصة راس المال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات –احتياطات مدمجة (1) فوارق و إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية /(نتيجة صافية حصة المجمع(1))			

رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية(1)			
المجموع(1)			
الخصوم الغير جارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونة و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم الغير جارية(2)			
الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون اخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية(3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر : **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 19 ،المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هجري الموافق ل 25 مارس 2009، ص 29.

الفرع الثاني : جدول الحسابات النتائج .

جدول الحسابات النتائج ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة وكذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة ، ومعطيات السنة المالية الجارية ،ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء.[1]

العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتجات والأعباء،ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كمايلي[2] :

أولا : المنتجات : تمثل المنتجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي حققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم ،كما تمثل المنتوجات استعادة الخسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

ثانيا : الأعباء : تمثل الأعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلا السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول، أو في شكل ظهور الخصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

الجدول رقم (4–1) :جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من....إلى....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير المخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1_ إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى			
2_ استهلاك السنة المالية			

[1] شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[2] لزعر محمد سامي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

3_ القيمة المضافة للاستغلال (1_2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4_ الفائض الإجمالي للاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى **المخصصات** والاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6**–النتيجة المالية**			
7–النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية **الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية** **مجموع المنتجات الأنشطة العادية** **مجموع أعباء الأنشطة العادية**			
8–النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية –المنتوجات(يطلب بيانها) العناصر الغير العادية– الأعباء(يطلب بيانها)			
9– النتيجة الغير العادية			
10–النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11–النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			

و منها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع(1)			

المصدر : **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 19 ،المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هجري الموافق ل 25 مارس 2009، ص 30.

الجدول رقم: (5.1):جدول حسابات حسب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من.....إلى.....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الادارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الصرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء الغير العادية			
المنتوجات غير العادية			

النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة مجمع (1).			

المصدر : **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19** ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2009 ، ص ، 31.

الفرع الثالث : قائمة التدفقات النقدية .

تعتبر قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الرئيسية في الوقت الحالي وتهدف إلى تقديم المعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال فترة جارية.

وتعتبر هذه القائمة ضرورية لأن الميزانيات المقارنة بين الرصيد النهائي للأصول و الخصوم في لحظة إعدادها لذلك يتم نفي كل المعلومات التي حدثت خلال السنة والاكتفاء بها بما أحدثته هذه العمليات من التغيرات.[1]

فوائد استخدام قائمة التدفقات النقدية :

تفيد المعلومات الوارد في قائمة التدفقات النقدية في خدمة الأمور التالية :

1- تقدير إمكانية المشروع علي التوليد النقدية من عمليات مستقبلية .

2- تقدير إمكانية على مواجهة التزامات النقدية في المستقبل .

3- تحديد أسباب اختلاف بين الصافي ربح وصافي تدفق النقدي .

4- بيان أثر القرارات استثمارية والتمويلية التي تم اتخاذها خلال الفترة على التدفقات النقدية.

[1] محمد تيسير الرجبي ، **تحليل القوائم المالية**، الشركة العربية المتحدة و التوريدات ،ط 1 ،القاهرة ، 2014 ، ص 122.

2 عبد الناصر و الآخرون **. أصول المحاسبة المالية** ، الجزء الثاني ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، السنة 1999م ، ص 282.

1. **تصنيف التدفقات النقدية:**

عند الحديث عن قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية يتم عادة تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات داخلة و تدفقات خارجة غير أن تصنيف التدفقات النقدية لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يخرج عن هذا التصنيف ليدرجها ضمن ثلاثة مجموعات هي :[1]

أ)–التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية :

و تتمثل في التدفقات النقدية التي تدخل في تحديد صافي الربح حيث تضمن التدفقات الناتجة عن بيع السلع والخدمات، التدفقات الناتجة عن سداد مبالغ الموردين،أجور عمال ،الضرائب، وخلافها.

ب– التدفقات الناتجة عن الأنشطة استثمارية :

و تتمثل في التدفقات الناتجة عموما عن الأصول طويلة الأجل حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع العقارات و المعدات، تحصيل مبالغ عن بيع ديون ،التدفقات الناتجة عن شراء آلات وعقارات، شراء سندات و خلافها.

ج– التدفقات الناتجة عن الأنشطة التمويلية :

وتتمثل في التدفقات الناتجة عن بنود الالتزامات و حقوق الملكية حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع أسهم ملكية، التدفقات الناتجة عن دفع حصص أرباح للمساهمين أو شراء أسهم خزينة و خلافها.

2/– الإفصاح عن التدفقات النقدية : يجب على المؤسسة التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام أي من الطريقتين الآتيتين :[2]

آ– **الطريقة المباشرة** : حيث يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة و المدفوعة للبنود الأساسية.

ب– الطريقة الغير مباشرة : حيث يتم بموجبها تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات غير النقدية و أية عناصر مؤجلة أو مستحقة متصلة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية و كذلك عناصر حسابات النتائج أو النفقات المرتبطة بتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

[1] عبد الناصر و الآخرون **. أصول المحاسبة المالية** ، الجزء الثاني ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، السنة 1999م ، ص 282.
[2] شعيب شنوف ، مرجع سابق ،ص 222.

بفضل استخدام الطريقة المباشرة للتقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذ تقدم هذه الطريقة معلومات قد تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتي قد لا تكون متوفرة في ظل الطريقة غير المباشرة .

الجدول رقم(6.1)جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)الفترة من ...إلى.....

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الأموال الخزينة من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب من النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معتوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			

الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلتها عند اقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19،المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2009،ص ،35 .

الجدول رقم (7.1) : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير مباشرة)الفترة من ....إلى....

	الملاحظة	**السنة المالية** N	**السنة المالية** N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من اجل: . الإهتلاكات و الأرصدة . تغير الضرائب المؤجلة . تغير المخزونات . تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			

. تغير الموردين و الديون الأخرى . نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند إقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2009، ص، 36.

الفرع الرابع : جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق :

أولا : مفهوم التغيرات رؤوس الأموال الخاصة :

هي حلقة ربط بين الحسابات النتائج و بين الميزانية ،و لكن مع تعدد المصادر في التغير الأموال الخاصة تجوب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره،ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997 وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة التغيرات الأموال الخاصة بأنها :تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة :

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي :

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال .
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة .
- عملية الرسملة {الارتفاع ،الانخفاض ،التسديد.....}.
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية . [1]

الجدول رقم (8.1):تغيرات رؤوس الاموال الخاصة

	الملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة إصدار	فارق القييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات						

[1] لزعر محمد سامي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 59 ، 60.

الأرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة التقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدمجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي النتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر						

المصدر : **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،العدد 19،المؤرخة في 28 ربيع الاول عام 1430 هـ الموافق ل25 مارس سنة 2009 ،ص 37.

ثانيا : الملاحق

تتضمن الملاحق جداول الملحقة لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية،كما تحتوي على طرائق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة للميزانية ،حسابات النتائج ،جدول تدفقات الخزينة إيضاحات تخص الشركاء ،الأسهم الوحدات و الفروع و شركة الأم ، التحويلات مابين الفروع و شركة الأم.[1]

[1] شعيب شنوف ، مرجع سابق ،ص، 79

خلاصة الفصل :

بعد القيام الجزائر بأعمال الإصلاح تبنت فكرة معايير المحاسبية الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد والذي يهدف إلى معالجة المشاكل المحاسبية، وتعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والمالية.

سمحت لنا دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و التي تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبة التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة.

مقدمة الفصل :

تسعى المهنة المحاسبية بمبادئها وأعرافها إلى مواكبة التطورات الهائلة التي حدثت في العالم، وخاصة في مجال التقدم التقني المتسارع لدى كان على محاسبة العمل على تأطير المفاهيم بما يخدم هذه التطورات، ومنها مبدأ الإفصاح إذ يجب أن تتضمن القوائم المالية لشركات المساهمة كافة المعلومات الملائمة التي تستخدمها، ويجب الإفصاح عنها أو أن تفصح تلك القوائم من المعلومات المهمة منظمة خصائص الإفصاح المحاسبي بشكل كامل، مع ضرورة زيادة المنافع من إفصاح عن التكلفة.

وعليه يجب على إفصاح المحاسبي أن يستند على مقومات رئيسية تمكنه من تحقيق هدفه الرئيسي، وهو توفير المعلومات التي ستفاد منها مختلف الفئات، ومنها مستثمرين لإتخاد قراراتهم.

لذلك ارتأينا إلى تقسيم هدا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وسنكتشف الضوء في المبحث الأول ماهية إفصاح المحاسبي، وبنسبة للمبحث الثاني فتطرقنا إلى خصائص وعناصر مؤثرة في إفصاح، أما فيما يخص المبحث الثالث تطرقنا إلى المعلومات المالية .

المبحث الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي.

إفصاح المحاسبي يستند على مقومات رئيسية تمكنه من تحقيق هدفه الرئيسي، وهو توفير المعلومات التي ستفيد منها الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة، مثلا لمستثمرين لاتخاذ قراراتهم.

وبالتالي سنتطرق في هذا المبحث إلى إفصاح المحاسبي .

المطلب الأول : مفهوم الإفصاح وأنواعه .

يلعب إفصاح دورا مركزيا مهما في ممارسته المحاسبية، ويتمحور البحث في هذا الإفصاح حول توفير المعلومة الملائمة للفئات التي تستخدم التقارير، وتقديم لبعض المؤشرات المالية التي تمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للمنشاة.

الفرع الأول : تعرف الإفصاح المحاسبي.

لغة يعني الكشف عن الشيء وبيئته، يرى مجلس مبادئ المحاسبية APB سنة 1970ان إفصاح يعني أن تتضمن التقارير المالية المعلومات الموثوقة بها، عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد في حكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد عن الأسهم، وتهتم الدولة لعرض الضرائب والدائنين لبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها فضلا عن معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة.[1]

إن إفصاح من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو قديم قدم المحاسبة، ولكن ازدادت أهميته مع تطور المحاسبة وقيامها بدور نظام للمعلومات وإفصاح بشكل عام، تقديم البيانات ومعلومات إلى مستخدمين بشكل مضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.

وفي عام 1974 صدر في و م أ التشريع عن الكونغرس ألزم فيه مصارف التجارية بالخضوع من حيت الشروط وقواعد الإفصاح للوائح التشريعات التي تصدر بهذا لجنة هيئة البورصة، وهكذا اتسع نطاق إفصاح شمول وتحويل هدف إفصاح من حماية المصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى من مساهمين ومقرضين ومستثمرين.

كما يعرف أيضا بأنه :

- شمول التقارير المالية على معلومات اللازمة وضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. [2]

---

[1] أ.د.طلال محمد على الجحازي، رافد كاظم .ألعبيدي ،**قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، دار أيام للنشر والتوزيع ،طبعة لأولى، عمان الأردن 2017، ص58

[2] أ د. وليد ناجي الحيالي، **النظرية المحاسبية** ،جزء 2، منشورات العربية المفترجة في دنمارك، 2007 ،،ص 370.

- يعرف بأنه عملية كشف عن معلومات المالية وغير المالية التي تهم المستثمرين وتتم إما بصورة دورية مدة مالية محددة أو بصورة فورية عند حدوت المعلومة، وذالك بهدف توافر معلومات في الوقت نفسه لجميع وعدم استفادة شخص قبل غيره من معلومات.

- و يعد إفصاح وليد انفصال بين ملكية وإدارة وهو بيان قوائم المالية لمختلف المعلومات والبيانات الأساسية، التي تهم الفئات الخارجية عن المؤسسة بحيث يساعدها على اتخاذ القرارات الرشيدة. [1]

- يعرف بأنه تقديم المعلومات والبيانات إلى مستخدمين بشكل صحيح وموثوق لمساعدتهم في اتخاذ القرارات لدى يشمل مستخدمين في أن واحد سواء داخليين أو خارجيين. [2]

- عرف أيضا وفق معايير المحاسبية الدولية على انه تقدير للدور الحيوي الذي تقدمه المحاسبة في الاقتصاد فقد عمل IASB بتنظيمها من خلال إصدار معايير المحاسبية وخصوصا تلك المعايير التي تحكم قواعد العرض وإفصاح في القوائم المالية، هذه القواعد لازمة للتطبيق العملي بغرض الدقة والتوحيد والاتساق حتى يتمكن متخذي القرار من مقارنة وتحليل وتفسير الأرقام الواردة في هده القوائم بصورة مناسبة .

- تمت إشارة إلى مفهوم إفصاح من قبل الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين بأنه يقصد بإفصاح العام الإيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مظللة، يعني أن تفصح عن جميع المعلومات أو عرض المعلومات في القوائم المالية لإعطاء صورة واضحة لمستخدمي هذه التقارير عن الوحدة المحاسبية .[3]

نستنتج أن إفصاح محاسبي تطورا تبعا لوظيفة المحاسبية، ففي الوقت الذي كان دور المحاسبة كنظام لمسك الدفاتر اقتصر الإفصاح على توفير بعض المؤشرات المالية التي تمكن مستخدمي التقارير المحاسبية من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للمنشاة.

وعندما تحولت وظيفة المحاسبية إلى نظام المعلومات غايته تحديد وقياس وتوصيل المعلومة الاقتصادية المفيدة في اتخاذ القرارات أصبح لازما على الوحدة الاقتصادية الكشف عن معلومات المالية والغير المالية بصورة دورية وفورية لتلبية احتياجات مستخدمي قوائم المالية.

الفرع الثاني : أنواع الإفصاح المحاسبي

2f د. المبروك أو زيد، **محاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع ,مصر، 2005،ص577

[2] أ ،الشيرازي ،**نظرية المحاسبية** ،مطبعة ذات السلاسل, الكويت ،1991ص322 .

[3] أ د، وليد ناجي الحيالي ،حسين عبد الجليل ألغزوي ،**حوكمة الشركات وأثرها على مستوي الإفصاح في المعلومات المحاسبية** ،مركز الكتاب الأكاديمي ،طبعة الأولي عمان الأردن ،2015،ص 81

- الشكل رقم (1-2) : يمثل أنواع إفصاح المحاسبي

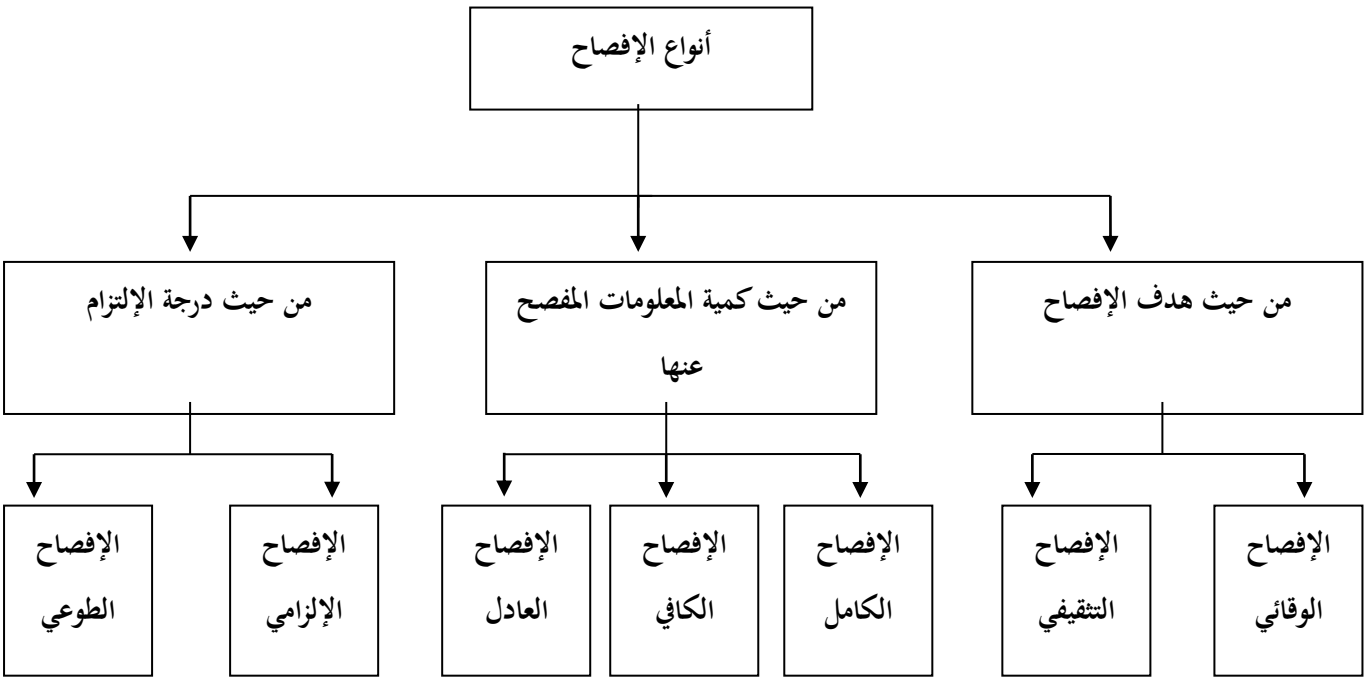

الجدول رقم (1-2) : شرح أنواع الإفصاح .

نوع الإفصاح	التعريف	التركيز	بيان الشفافية في الإفصاح
الكافي disclosure adequate	يفترض ادني مقدار من إفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية.	جعل القوائم المالية غير مظللة	حتى يكون الإفصاح كافيا في القوائم المالية غير مضللة لتكون المعلومات فيها واضحة وصادقة حيادية بحيث تشبع حاجة مستخدميها وتعطي مردودا عالي الجودة للمستفيد ين منها.
العادل Fair Disclosure	هو تقديم المعلومات التي تعني باحتياجات مستخدمي القوائم المالية على القدم المساواة، وبتالي ينطوي هذا النوع من إفصاح على جانب أخلاقي.	المساواة في إفصاح واحتوائه على جانب الأخلاق.	حصول جميع مستخدمي التقارير المالية بصورة متساوية.
الإفصاح كامل Full Disclosure	يعني يتم عرض جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الشركة، ويستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية لضمان عدم إخفاء أي معلومة قد تؤثر في مصالح مستخدمي القوائم المالية.	عدم إخفاء المعلومات ويجب أن تكون واضحة وصحيحة.	إن عدم إظهار كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم المالية قد يحدث ضررا بالغا مما يؤثر سلبا على اتخاذ القرارات، وان الإفصاح الكامل هو هدف تسعى المحاسبة لتحقيقه .
الإفصاح إلزامي mamdatory disclo sure	وهو الذي تحدده اللوائح والتشريعات وتعد المعايير الصادرة من بعض المنظمات التي تتولي الإشراف على المهنة المحاسبية ملزمة التطبيق والمعايير الصادرة [FASBوIASB ، تكون فيها صفة إلزام وان خروج عنها يمثل خروج عن مبادئ المهنة، وبناء على ذالك فإن	التزام باللوائح والتشريعات والمعايير والقواعد المحاسبية لأدلة الرقابية.	التزام بقواعد سلوك المهني والاهتمام بجوهر ومضمون الظاهرة الاقتصادية .

	الإفصاح مطلوب بموجب المعايير يمثل إفصاح الإلزامي وكذالك قد تفرض القوانين في بعض دول الإفصاح لأنواع محدد من المعلومات وضمن التقارير المالية.		
الإفصاح الطوعي VOLUNTARY disclosure	يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشاة عن كافة المعلومات للمستثمرين بدون وجود مطلب قانوني، فإن أصحاب المصالح يسعون إلى حصول على معلومات اكتر لتساعدهم على اتخاذ قراراتهم وتشمل توقعات والتقديرات.	إفصاح عن كل ما يستلزمه بعض النظر عن وجود مطلب قانوني وسعي للحصول على معلومات اكتر.	الإفصاح ليس غاية بل وسيلة لنشر وعرض المعلومات اختياريا لتحقيق مبدأ الإفصاح الكامل من خلال توفير المعلومات الوافية كما ونوعا .
الإفصاح الوقائي	يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.	جعل التقارير المالية غير مضللة والمستهدف بها المستثمر ذو قدرة محدودة.	يهدف إلى حماية المستثمر العادي صاحب القدرة المحدودة في استخدام المعلومات المحاسبية .

المصدر : أ. طلال محمد علي الجحاوي، محمد آل فتح الله، مرجع سبق ذكره،ص ص 145، 146.

المطلب الثاني : وجهات نظر الإفصاح وأهميته و أهدافه.

سنتطرق في هذا المطلب إلى وجهات نظر الإفصاح المحاسبي و أهميته.

الفرع الأول :وجهات نظر الإفصاح.

بصفة عامة توجد وجهتي نظر للإفصاح عن المعلومات المالية

- ✓ **الأولى**: وهي تمثل النظرة التقليدية للإفصاح وهي ما يشار إليها بإفصاح الوقائي.
- ✓ **الثاني** :تكتل وجهة نظر الحديثة للإفصاح وهو الإفصاح التثقيفي أو معرفي.

1-الإفصاح الوقائي : ويهدف إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محددة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء عن أية أضرار قد تعيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات، والتعامل الغير العادل ويعتمد على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة بسيطة ومفهومة ويتصف الإفصاح بثلاثة صفات وهي أن يكون كاملا وكافيا وعادلا.[1]

2-الإفصاح التثقيفي أو المعرفي أو الإعلامي : ظهر نتيجة زيادة أهمية الملائمة بوصفها احد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، ويوجه هذا الإفصاح لخدمة المستخدم الذي يملك القدرة على التحليل وعمل المقارنات والتنبؤات ولا يركز على معلومة المحاسبية فقط بل يشمل حتى معلومات الغير المالية والوصفية .

الفرع الثاني:أهمية الإفصاح المحاسبي

يكتسب الإفصاح المحاسبي أهمية متزايدة في كل وقت وبشكل خاص فيما يتعلق بالمحيط المعرفي نظرا لتعقد وتعدد الأدوات المالية المستعملة، مثل المشتقات والأوراق المالية وأنواعها وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها ومع إزالة القيود على التعامل وارتفاع حدة المنافسة المحلية والعالمية فيما بين المصارف التجارية، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذالك إلى المزيد من التعقيد في الأدوات المالية، ذلك أمر يتطلب الحاجة إلى إفصاح المحاسبي الشامل.

- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين اذ لم تكن هناك مبررات لإدارات لتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.
- يقدم الإفصاح معلومات حقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ، كما يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات التي تشغله الأطراف داخل المنشاة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.

[1] د، لطيف زيو وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين لدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم لاقتصاد ية والقانونية، المجلة رقم 29، 01 ،سوريد، 2007 ،ص: 108.

- يوفر الإفصاح معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في السوق لتحقيق سوق منظم وكفؤ.
- يلعب الإفصاح المحاسبي دورا مهما في تحقيق الآلية بسوق رأس المال من حيث الأسعار المناسبة وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر والعائد التي تحققه.[1]

رغم كل اهتمام الذي عرفه الإفصاح المحاسبي إلا أنه لازال يشمل غموض وصعوبات للأسباب الآتية ;

- السرية المهنية وتشمل رغبة الملاك والمدراء الوحدات في احتفاظ ببعض خصوصيات عمل الوحدة .
- إن ما تم وضعه من معايير وأسس وقواعد بما فيها النصوص القانونية ذات العلاقة بإفصاح تمثل الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب .
- اختلاف الأهداف ورغبات والثقافات مستخدمي معلومات المحاسبية.

كما لم تستطيع معايير الإفصاح منع المتلاعبين بالقوائم المالية أو الحد من أزمات والإفلاس المصارف، إذن فالأمر لا يتعلق بالتشريع وإصدار المعايير بقدر تعلقه بسلوك المهني، و قيم الأخلاقية لمعدي المعلومات المحاسبية، فكلما كان هناك التزام بقواعد سلوك المهني والقيم الأخلاقية كلما ازدادت الثقة بالمعلومات التي يقدمها معدو القوائم المالية [2].

1. :أدوات إخفاء المعلومات TOOLS :FOR IIDING INFORMATION

شكل رقم (2–2) :يبن أدوات الإخفاء الحقائق

[1] د، طلال محمد علي الجحاوي، هدي أمين عليوي الجميلي ،**قياس درجة الشفافية في إفصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، ،دار الأيام للنشر والتوزيع ،طبعة الأولى، ،عمان الأردن ،2017 ص ،18

[2] د، طلال محمود علي جحاوي، محمد آل فتح الله، **مرجع سبق ذكره** ص ص24،25

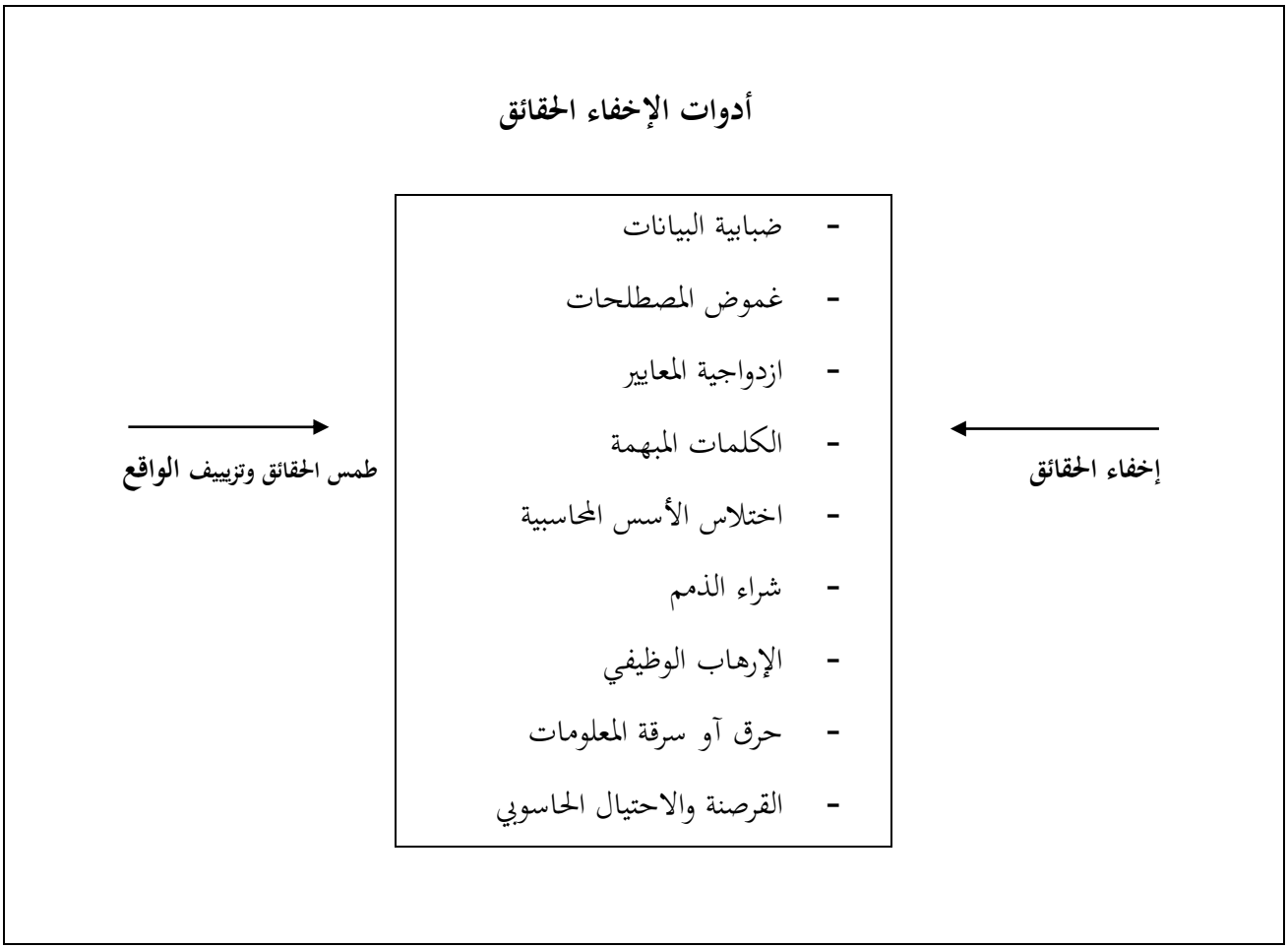

المصدر : طلال محمود علي ججاوي، محمد آل فتح الله، مرجع سبق ذكره ص .26.

يلاحظ من الجدول أدوات إخفاء الحقائق وإمكانية استعمال تلك الأدوات بأساليب مختلفة.

2. : شكل رقم (3-2) : أنواع إخفاء المعلومات

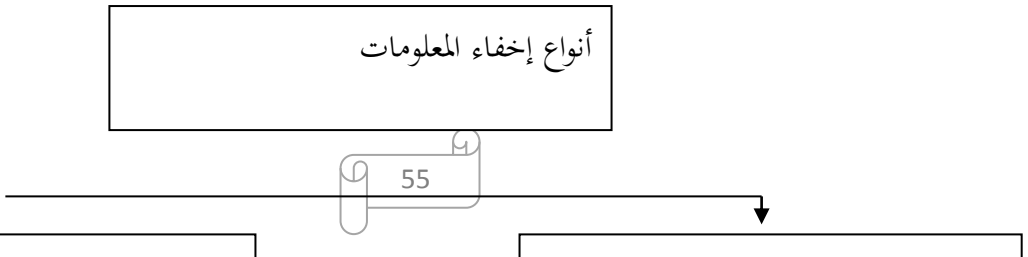

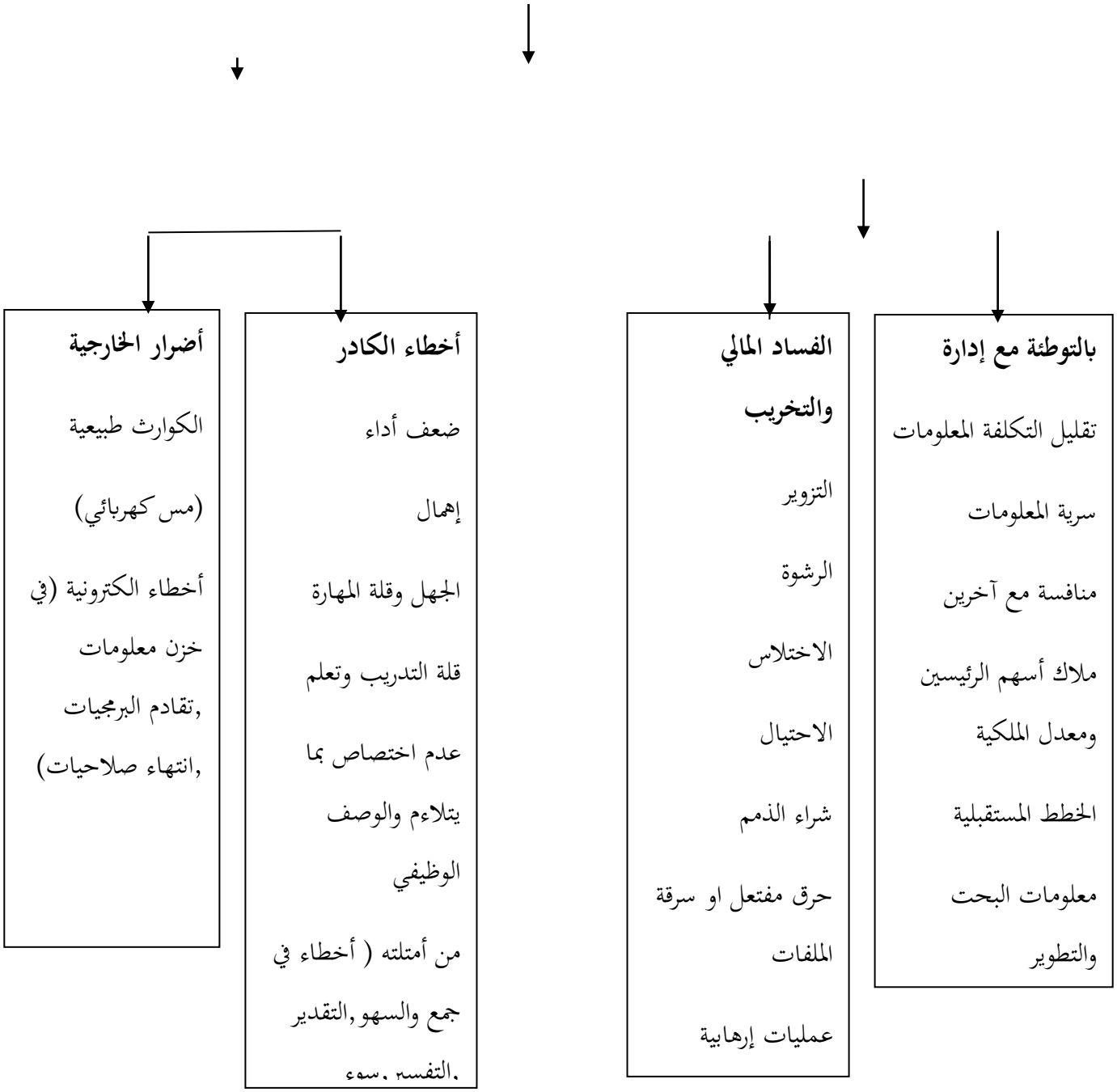

المصدر : أ. **طلال محمود علي ججاوي، محمد آل فتح الله، مرجع سبق ذكره ص 32.**

وتكمن أهمية إفصاح عن معلومات المحاسبية في القوائم المالية في أهداف تلك القوائم المالية التي تصدرها الشركات المساهمة، وهي بصفة عامة توفر كل معلومات التي من شانها خدمة مستخدميها.

يلعب إفصاح محاسبي دورا مهما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذي تحققه هذه الأسهم .

وبتالي فإن مستوي الإفصاح يؤدي إلى تحقيق مزايا التالية :

- تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية .
- الإقبال على شراء الأسهم المنشات التي تفصح أكثر من غيرها .
- المساهمة في الحفاظ على استقرار أسعار الأسهم، إذن نقص المعلومات يؤذي إلي زيادة التذبذبات في أسعار أسهم وتفسح مجال لعمليات المضاربة في سوق المالي.

نستنتج إن إعداد ونشر القوائم المالية ليس كافيا وذالك لتعدد وتنوع احتياجات مستخدمين لها, وهذا التنوع يلزم مصدري القوائم المالية إلى تحقيق مستوي من إفصاح يرضي جميع أطراف من خلال تقديم معلومة المالية المفهومة ومبسطة.

الفرع الثالث : أهداف إفصاح المحاسبي .

لابد وأن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض، وهو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن المعلومات المالية في :

- الاتجاه التقليدي : هو الذي يهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة بإستخدام قوائم المالية المبسطة ومفهومة
- الاتجاه المعاصر : يهدف إلى تقديم المعلومات المالية الملائمة لإتخاد القرارات بدرجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها .

كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى :

- ✓ وصف فقرات معترف بها وتوفير قياسات نافعة لهذه البنود.
- ✓ توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر كل من فقرات معترف بها وغير معترف بها.
- ✓ توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي كشوف المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات .
- ✓ توفير معلومات عن تدفقات نقدية المستقبلية .
- ✓ مساعدة المستثمرين في تقدير العائد على استثمار وهناك هدفين رئيسيين :

- عرض قوائم المالية إلى مستثمرين بصورة خالية من التشويش والتظليل.

- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها. [1]

[1] احمد السيد **مدي أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين**، منهج مقترح لتطور إفصاح ، محاسبي تنشيط سوق المالي المصري، مجلة البحوث التجارية، 1993ص ص،104،106.

المبحث الثاني: خصائص ومقومات وعناصر المؤثرة في الإفصاح .

يوجد عدد من خصائص ومقومات وعوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية ،وقد أمكن تقسيمها إلى خصائص متعددة، ومقومات يرتكز إفصاح عن معلوماتها المحاسبية في قوائمها المالية المنشورة، وعلى عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخري تتعلق بمعلومات مالية التي يتعين إفصاح عنها .

المطلب الأول: خصائص ومقومات الإفصاح المحاسبي.

يرتكز الإفصاح المحاسبي على خصائص محاسبية وعلى مقومات رئيسية التالية :

الفرع الأول:خصائص الإفصاح المحاسبي.

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى خصائص الإفصاح المحاسبي التالية :

1 **الملائمة** :وتعد المعيار النوعي المهم الذي يحدده طبيعة ونوع معلومات التي يجب إفصاح عنها والتي تؤثر في قرارات مستخدمي القوائم المالية.

2 **الأهمية النسبية**: وتعد بمثابة المعيار الكمي الذي يحدده حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح.

3 **التوقيت الملائم** :إن إفصاح لا يمكن أن يكون فعلا ما لم يتم مراعاة التوقيت لعرض المعلومات لذالك ينبغي إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في الوقت مبكر.

4 **المصداقية** : إن إفصاح لا يكون فعلا ما لم يستطيع حملة الأسهم وآخرين من أصحاب المصلحة الاعتماد علي المصداقية المعلومات في إلزام إفصاح عنها بموجب القانون.[1]

الفرع الثاني : مقومات إفصاح المحاسبي

إن المقومات الرئيسية التي يستند عليها الإفصاح المحاسبي من اجل تحقيق الهدف الرئيسي له، وهو توفير المعلومات التي تفيد مختلف الفئات عند اتخاذ القرارات لدى يجب تحديد :

1 مستوى للإفصاح بناءا على احتياجات هده الأطراف أو الفئات الملائم.

2 تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية .

3 تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب إفصاح عنها.

4 تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن معلومات محاسبية .

[1] أ د، طلال محمد على ججاوي، رافد كاظم العبيدي، مرجع سابق،ص ص،62 ،64.

5 توقيت إفصاح عن معلومات محاسبية.

1 تحديد مستخدم المستهدف للمعلومات المالية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصفة مباشرة ومنها بصفة غير مباشرة ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية، الملاك الحاليون، والمحتملون الدائنون، المحللون الماليون، الجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها .

لذالك فإن الحاجة لتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد عرض استخدامها، كما تساعد في تحديد الخواص توفيرها في تلك المعلومات، وقد حدد ذفن (devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذالك كركن أساسي من أركان إفصاح المحاسبي.

2 تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية

يجب ربط الغرض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي

وهو خاصية الملائمة، حيث تتلقى وجهات النظر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيينَ AICPA وجمعية أمريكية للمحاسبينَ AAA فيما يلي:

تعتبر أهمية نسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لدى يجب أن تكون معلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي تستخدم من أجله. [1]

3 تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

خ تتمثل في معلومات التي يتم إفصاح عنها فيما يتم تقديمه من بيانات مالية محتواة في القوائم المالية الأساسية، وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التدفقات النقدية .

ويرى كثير من باحتين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم.

4 تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

[1] أد ، وليد ناجي الحيالي، **مرجع سابق**، ص ص 371،380

إن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية تترك آثار مختلفة على متخذي تلك القرارات، ممن يستخدمون تلك المعلومات ولدى يتطلب إفصاح أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، ويتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية ترتكز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة وببساطة .

إن القدرة على قراءة التقارير المالية ومضمونها يتطلب القدرة الكبيرة من المهارة والدقة والخبرة، وعليه يجب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه.

عموما جري العرف على أنه يقام الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على القرارات المستخدمة المستهدفة في طلب القوائم المالية، في حين يتم إفصاح عن معلومات أخرى خصوصا التفاصيل، إما في ملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض أحيان إفصاح عن معلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في بيانات المالية .[1]

أما زيادة إفصاح عن المعلومات التي تعرض في القوائم المالية الأساسية وإضافية لتقديم معلومات توضيحية أو تفصيلية عن فترة معينة، فإنه يمكن استخدام أساليب وطرق الآتية في هدا المجال .

أ- **التوضيح بين قوسين:** تقديم المعلومات أو إيضاحات إضافية في أقواس بعد البند مباشرة، وتسمح هذه الطريقة بإفصاح عن المعلومات الإضافية بقائمة المركز المالي تضيف مزيد من التوضيح والاكتمال، وتمتاز عن ملاحظة بأنها تدرج معلومات إضافية في صلب قائمة بحيث يقل احتمال عدم انتباه إليها .[2]

ب-الملاحظات: تستخدم في عرض بعض إيضاحات الضرورية أو إزالة الغموض عن العنصر أو بعض عناصر القوائم المالية الذي يرغب المحاسب ضرورة إفصاح عنها، يتطلب التوضيح شرحا مطولا لا يمكن إظهاره بين قوسين بقائمة المركز المالي.

[1] أ د ، طلال والعبيد ي، مرجع سابق،ص 67

[2] أ كيسو ،دونالد، ووجانت جيري، **المحاسبة المتوسطة ،جزء الاول**، ترجمة احمد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ،السنة 2005ص42

ج–بنود المقابلة : بمعني أن تدرج المعلومة في مكان ما من القائمة وتدرج المعلومة المرتبطة بها في مكان اخرمن مطلوبات نقطة اتصال في قائمة المركز.[1]

د–الجداول المرفقة : كثيرا ما يتطلب الأمر استخدام جداول منفصلة لغرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الأصول والتزامات، لأن قائمة المركز المالي تقدم بند محمل واحد يحتوي جداول على أرصدة افتتاحية وإضافات والإستبعادات ولإندثارات.[2]

5–توقيت إفصاح عن معلومات المحاسبية ;

حتى يكون إفصاح مفيدا يجب أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات لذالك فقد حرصت القوانين أن تلزم الشركات بإعداد وعرض المعلومات خلال الفترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية، أو تزويد هيئة الأوراق المالية بقوائم مالية مرحلية ربعيه، أو نصف سنوية بهدف توفير معلومات حديثة لفترات متقابلة للمتعاملين في أسواق المالية .

وتفرض معظم القوانين مهلة 3شهور من تاريخ إعداد قائمة المركز المالي لنشر هذه البيانات ،وبهذه الآلية يمكن أن تقدم البيانات المالية والتقارير المرفقة معها مؤشرات مالية وأخرى غير مالية من شانها أن تعزز عوامل الثقة والإقبال على اقتناء الأسهم ممتازة إذا كانت مؤشراتها إيجابية، ومن تم أحدات التأثير المناسب على حركة التداول في رأس المال وما يتبع ذالك من تقلبات محتملة في أسعار التداول الأوراق المالية للشركات المدرجة في ذلك الأسواق .

وفي أخير نستنتج أنه لكي يحقق الإفصاح المحاسبي الغاية منه يجب أن يتم الاتفاق على المراحل التي يتم خلالها إفصاح بموجب توقيتات زمنية محددة. [3]

---

[1] أد مطر محمد عطية وآخرون، **نظرية محاسبية واقتصاد المعلومات إطار فكري وتطبيقات العلمية**، 2012 ،ص 355

[2] أد عيسو وبجانت، مرجع سابق، ص . 246

[3] أد وليد ناجي الحيالي مرجع سابق ص380

المطلب الثاني : العناصر المؤثرة و مشاكل ومعوقات الإفصاح المحاسبي.

سنتطرق في هذا المطلب إلى العناصر المؤثرة في الإفصاح المحاسبي و مشاكل ومعوقات الإفصاح في التقارير والقوائم المالية.

الفرع الأول: العناصر المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية وتقسم إلى : [1]

1-العوامل البيئية: تختلف العوامل من دولة إلى أخرى الأسباب اقتصادية والاجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات، إضافة عن تغيرات البيئية وأثرها على مشروع بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية بين بعضها, وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها .

2-**عوامل تتعلق بالمعلومات** : تتأثر درجة إفصاح بالمعلومات وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات علاوة على قابلية للتحقق,و المقارنة التكلفة بالعائد (الاقتصادية المعلومات)، أو تحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح المؤثر في القوائم المالية ،أي أن تكون المنفعة من معلومات تفوق التكلفة الحصول عليها وإعدادها وعرضها في القوائم المالية .

3-**عوامل تتعلق بالشركة** : وهي حجم الشركة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، ويرجع ذالك إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية من الشركات الكبيرة قياسا بالشركات الصغيرة عدد المساهمين بحيث توجد علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة إفصاح على أن زيادة عدد المساهمين يؤذي إلى زيادة درجة إفصاح.

ولهذا العامل أثر مباشر على درجة إفصاح بسبب شروط تضعها تلك الأسواق .

المدقق الخارجي يقوم بتقويم درجة إفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة للوقوف على مدي إلزامها بالأسس وقواعد والمبادئ، وسياسات المحاسبية والمعايير وقواعد المهنية التي يفرضها قانون المهنة .

الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات الإفصاح في التقارير والقوائم المالية .

من أهمية دراسة مشاكل إفصاح وطرق الغرض بالتقارير والقوائم المالية وحتى يمكن استعراض قضايا للإفصاح بشكل جيد يجب الإشارة إلى أهداف المحاسبية والتقارير المالية، وبوجه عام يتعين أن يكون مستخدمي القوائم والتقارير المالية في مركز معين من شأنه يمكنهم من تقييم وتقدير أداء النتائج المؤسسة ومركزها المالي، وتدفقاتها النقدية الحالية والمستقبلية وبالتالي اتخاذ قرارات استثمار رشيدة تمكنهم من تخصيص كفئ للموارد النادرة .

[1] أ محمود إبراهيم التركي، تحليل التقارير المالية، الطبعة 2،مطابع جامعة تملك سعود السعودية ،1995،ص ص30،28

إن العلاقة بين أسعار الأسهم والمعلومات يطلق عليه بكفاءة السوق وهناك أدلة إثبات هامة تشير إلى أن رأس مال أسهم يعتبر كفئ بالارتباط بالمعلومات المتاحة للنشر للجمهور،

وتصل المعلومات الواردة في التقارير المالية إلى الوضع الأمثل عندما تحدد احتياجات مستخدميها بشكل دقيق مع توفير القدرة والرغبة لدى الإدارة في إعداد هده المعلومات ونشرها لتلبية احتياجات، وقد لا يتحقق هذا الوضع في الواقع العملي نظرا لتضارب المصالح وصراع بين الأطراف المختلفة التي لديها مصالح في المؤسسة .

ومنه نري بان مستويات إفصاح تتأثر بدرجة حاكميه المؤسسة الموجودة في المؤسسة وماهية المعايير التي تتبناها في إعداد تلك البيانات، إضافة إلى تأثير الجمعيات المهنية وجهات الحكومية الرقابية ومنظمة منها وهيئات البورصة، كما أن لنوع القطاع الذي تنتمي له المؤسسة تأثير على درجة إفصاح حيت نرى معايير خاصة بالمؤسسات المالية IAS30مما يعكس درجة التفاوت في تطبيقات إفصاح في الواقع العملي.

وبشكل عام يمكن تحديد عدة معوقات تحدد من مستوي إفصاح في تقارير المالية وهي كما يلي :

1 إفصاح يساعد المنافسين في حصول عن معلومات عن المؤسسة، الأمر الذي فد يضر بأصحاب المؤسسة ومساهمين فيها، إلا انه يمكن اعتبار هدا السبب مبرر للحد من عملية الإفصاح لأنه يمكن للمنافسين الحصول على هده المعلومات عن المؤسسة من مصادر أخرى.

2 يؤذي إفصاح التام عن المعلومات المالية إلى تحسين مناخ التفاوضي حول الأجور لصالح اتحادات العمالية، إلا انه يمكن القول ان إفصاح التام من مناخ التفاوضي لجميع الأطراف كما إن تلك اتحادات قادرة على حصول على معلومات التي تحتاجها من مصادر أخرى .

3 عدم قدرة بعض المستثمرين على الفهم السياسات وإجراءات المحاسبية، وان إفصاح الكامل سوف يؤذي إلا تضليلهم أكثر من تنويرهم .

ولكن قد لا يكون هدا السبب مبرر حيت أن محللين الماليين ومديري استثمار على درجة عالية من دراية والخبرة المحاسبية والمالية، وبالتالي يتم استفادة من خدماتهم كما أن مستثمرين آخرون يستفيدون من انعكاس وتأثير إفصاح على كفاءة سوق المالية.

4 وجود مصادر جديدة وبديلة تزود من متخذي القرارات ومستخدمي تقارير المالية بالمعلومات بتكلفة اقل من قيام المؤسسة، بنشر هذه المعلومات بالتقارير المالية إلى أن هدا المعوق لا يمكن قبوله في ظل فرضية وجود هذه معلومات من خلال أنظمة اتصال المحاسبي في المؤسسات مما لا يترتب بالضرورة تكاليف إضافية عنها .

5 افتقار المؤسسة لمعرفة حاجات مستثمرين والفئات المختلفة المستخدمة للتقارير المالية، أي وجود فجوة بين معدو المعلومات ومستخدمي تلك المعلومات في تحديد أهميتها وقيمتها، إلا انه في ظل زيادة النماذج الاستثمارية والاعتماد المتزايد من قبل المستثمرين على معلومات الوسيطة الواردة من المحللين الماليين ومديري الاستثمار فان هذا المبرر لا يعتبر مقبولا.[1]

المبحث الثالث :المعلومات المالية.

[1] مراد ممدوح هاشم ،دراسة إخبارية لأثر إ اختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الاتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح ،جامعة الزقازيق ،مجلة البحوث التجارية المجلد 19،العدد1997،01،ص220

تعتبر معلومات المالية في عصرنا موردا خاما وذو قيمة كبيرة ،فهي عنصر حاكمي يؤثر في جميع مفاصل المنظمة ويساهم بشكل أساسي في عملية اتخاذ القرارات.

كما تعد ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين في تقديم معلومات هامة تخدمهم حسب استفادتهم من تلك المعلومات .

المطلب الأول : ماهية المعلومات المالية .

تعد المعلومة المالية من أهم المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول :المعلومات المالية.

إن مفهوم المعلومة المالية يتكون من مجموعة من مفاهيم العلمية والتي تشكل عنوان واحد.

أولا : تعريف معلومات المالية

- ✓ علي أنها بيانات التي تم معالجتها بحيث أصبحت ذات دلالة مبنية وذات معني. [1]
- ✓ هي البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد الأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبحت لها قيمة بعد تفسيرها أو تحليلها أو تجميعها والتي يمكن تداولها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية لها وبشكل صحيح[2].
- ✓ يري هندر يكسن أن معلومات المالية هي البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبليها، وتؤذي إلى تخفيض عدم التأكد وتوصل رسالة إلى متخذي القرار تكون قيمتها اعلي من تكلفتها ومن محتمل أنها تستدعي استجابة متخذي القرار.[3]

ومن خلال التعارف نستنتج أن معلومات هي أصل بيانات تمت معالجتها لتكون في صورتها الحالية، وتزيد من معرفة متخذي القرار وتؤثر فيه الأمر الذي ينعكس أجبا علي دقة وصحة القرارات المتخذة.

---

[1] أدالكيلان يعتمان وآخرون، **مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية** ،دار المنهاج للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، 2000 ،ص15.

[2] المقابلة د محمد قاسم، **نظم معلومات المالية وعلاقاتها بوظائف العملية الإدارية وتطبيقها التربوي عالم الكتب الحديثة**، الطبعة الأولي، الأردن 2004ص09.

[3] أ هندر يكسون الدون س،**نظرية المحاسبية**، ترجمة كمال خليفة أبو زيد طبعة الأولي المؤلف العام، 1990،ص123.

ثانيا : تعريف البيانات المالية

تعتبر مادة خام للحصول علي المعلومات المالية تمثل مذخلات أساسية للنظام المحاسبي، لا تفيد بذاتها في عملية اتحاد القرار هي ليست مجرد إلا أرقام ورموز تعبر عن أحداث ووقائع في المستقبل .[1]

ثالثا : تعريف المعرفة المالية

- إن المعرفة المالية هي مبادأة والتصور المبدع في ذهن محلل المالي ناتجة عن تراكم الفكري والمعرفي في حدود خبرته التي تهيئ له الفرصة تقدير الأحداث والوقائع دون أن يتحمل مخاطر كثيرة .[2]
- تعرف بأنها رصيد متراكم من حبر ومعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين.

نستنتج أن العلاقة بين البيانات ومعلومات والمعرفة علاقة تكاملية تساهم في تعزيز الرصيد المعرفي لمتخذي القرار، لأنه بمجرد الحصول علي بيانات يتم معالجتها للحصول [3] علي معلومات مالية التي بدورها تزيد من رصيد المعرفة لمستخدميها لأتحاذ القرارات الرشيدة.

الفرع الثاني : تصنيف المعلومات المالية .

يختلف تصنيف المعلومات المالية وتبويبها تبعا لاعتبارات عديدة تصنف كما يلي :

1. من حيت دلالتها :

- **معلومات مالية تاريخية** : معلومات تتعلق بقياس أحداث والعمليات التي تمت في زمن الماضي كالقوائم المالية (ميزانية، قائمة الدخل)، وتستخدم هذه التقارير في كفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنظمة، وكذالك تستخدم لأغراض ضريبية.
- **معلومات مالية حالية** : هي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بأنشطة التشغيلية تتوفر فيها ميزات التالية :

- تتعلق بنشاط الجاري فقط
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة

[1] د مطبع ياسر الصادق وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية** ،مكتبة المجتمع الغربي للنشر الطبعة الاولي، عمان الأردن 2007ص ص10،16

[2] جمعة سعيد فرحات ،**الأداء المالي لمنظمات الأعمال** ،دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية سنة 2000ص 160

[3] أدجمعة احمد حلمي وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، مدخل تطبيقي معاصر، دار منهاج للنشر والتوزيع، عمان الأردن سنة 2003ص08

- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع خطط المرسومة

- **معلومات مالية مستقبلية** :وهي معلومات تقديرية تتم لغرض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة إدارة في إتحاد القرارات السليمة، اختيار بدائل

متاحة بحيث تصبح هذه معلومات معيارا وأساسا للحكم على أداء في مستقبل.[1]

2. **من حيت درجة تكرارها** :

- **معلومات دورية** : يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها علي فترات دورية منتظمة (أسبوعيا, شهريا ,سنويا).
- **معلومات غير دورية**: تتمثل في معلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات جدول اقتصادي.

3. **من حيت مصدرها** :

- **معلومات مالية داخلية** : هي معلومات تعبر عن وقائع تمت داخل منظمة، ويتم حصول عليها من أفراد وأقسام داخلية، تتمثل هذه معلومات في التقارير وكشوف اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء.
- **معلومات مالية خارجية** : يتم حصول عليها من مصادر خارجية، كعملاء وممولين وجهات حكومية ومنظمات مهنية وغيرها، تتضمن معلومات عن محيط وظروف السوق ومؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ احتياطات لازمة والتخطيط لمواجهة أحدات قبل وقوعها .[2]

4. **من حيت توقيت الحصول عليها**

- **معلومات المالية المتوفرة (جاهزة)** : وهي تلك معلومات التي يتم حصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومجهزة مسبقا.
- **معلومات مالية غير متوفرة (غير جاهزة)**: وهي معلومات غير متوفرة عند حاجة إليها مما يتطلب وقتا لإعدادها وترتبط عادة بالقرارات إستراتيجية للمنظمة.

5. **من حيت ارتباطها بالعملية إدارية** :

[1] حسنين عمر، **تصميم نظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية ،علي البنوك التجارية وشركات التامين** ،الاسكندرية مصر سنة 1999ص25

[2] صبان سمير إسماعيل، **تحليل وتصميم نظم معلومات محاسبية** الدار جامعية لنشر ،إسكندرية، 1997ص27

- **معلومات خاصة بالتخطيط** : وهي معلومات التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل لمجموع أهداف مراد تحقيقها.
- **معلومات مالية خاصة بالرقابة** : هي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بأداء مخطط لتأكد من أن أداء الفعلي يتم وفقا للخطط المرسومة.
- **معلومات خاصة بإتحاد القرارات** : وهي معلومات مالية متعلقة بترشيد ومساعدة قرارات الإدارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقديمها .

6. **من حيت ارتباط بالزمن** :

- **معلومات مالية جامدة** : هي التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمن محددة.
- **معلومات مالية ديناميكية** : وهي التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في القيمة خلال فترة زمنية.

7. **من حيت متطلباتها العلمية** :

- **معلومات مالية إجرائية:** وهي معلومات مالية تتطلب من متلقيها إجراءات معينة علي القرار وفي الوقت لاحق.
- **معلومات مالية غير إجرائية:** وهي معلومات خبرية توضح أحدات وعمليات تمت في الوقت السابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.[1]

المطلب الثاني : خصائص النوعية للمعلومات المالية .

إن ابرز أهداف التقارير المالية هو توفير المعلومات المفيدة التي تلبي مختلف احتياجات مستخدمي تلك التقارير سواء كانت ذالك داخل المنشأة أو خارجها،ولكي تكون معلومات المالية ذات كفاءة وفعالية في تحقيق أهداف لابد أن تتوفر فيها خصائص نوعية للمعلومات المالية.

الفرع أول :خصائص أساسية للمعلومات المالية :

إن خاصية فائدة في اتخاذ القرارات، تأتي على قائمة الخصائص النوعية للمعلومات المالية باعتبارها القاعدة العامة، وإن تحقيق ذالك يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين و هو ما خاصية (ملائمة والموتوقية) : حتى يتسنى لمتخذي القرار على اعتماد على المعلومات ,فإذا فقدت المعلومات المالية فتكون غير مفيدة. [2]

[1] أد مطر محمد عطية وآخرون، نظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات اطار الفكري وتطبيقات العلمية ،2012، ص127

[2] د كبسو ,دونا لد,و ويجانب,جيري,**مرجع سابق** 2005ص68

ويشير مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)إلى أن الملائمة والموثوقية هو ما خاصيتين أساسيتين , تجعلان المعلومة مفيدة لإتخاد القرار.

1 خاصية الملائمة: عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأنها تلك المعلومات القادرة علي إحداث فروق في القرارات من خلال مساعدة مستخدمين للمعلومات على تكوين تنبؤات علي النتائج المستقبلية أو تغير التنبؤات وتصحيحها. [1]

عرفها حسن بأنها معلومات التي ستؤثر علي سلوك متخذي القرار الذي كان يمكن اتحاده في حالة غياب هده المعلومات [2]

نستنتج أن خاصية الملائمة تعتمد على مستخدمي المعلومات المالية وقدرة علي التعامل مع تلك المعلومات وحتى تكون الملائمة يجب توفير كل من (خاصية التنبؤ ,واسترجاع .والتوقيت المناسب).

- **خاصية قيمة التنبؤ للمعلومات المالية:** النتائج والتوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر ومدى اعتماد عليها .
- **خاصية قيمة استرجاع:** وهي القدرة على إمكانية التحقق من صحة التنبؤات وبتالي تستخدم في تقييم النتائج القرارات التي تبني علي هذه التوقعات .
- **خاصية قيمة التوقيت المناسب:** تعني توفير المعلومة في حينها. [3]

نستنتج أن اتخاذ القرار هو محصور في مجال معين من الزمن ويتميز بدرجة ودقة عالية وان تقدم المعلومات في الوقت المناسب لمحتاجيها .

الخاصية الموتوفية :

[1] FASB .STATEMENT OF FINONCIAL ACCOUNTING CONCEPTS NO2 (SFAC.NO2) QUONTITATIVE .CLORACTERISTIS OF ACCOUNTING INFORMOTION 1980

[2] أ حسين احمد حسن علي ،**نظم معلومات المحاسبية إطار الفكري ونظم التطبيقية**، قاهرة مصر7 199ص26

[3] د الشيرازي عباس المهدي مرجع سابق ص 201

تعتبر احد خصائص النوعية الرئيسة للمعلومات، وتتوفر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من أخطاء وحيادية وتتصف بأمانة التعبير أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية اعتماد عليها.

تعرف الموتوقية حسب قائمة رقم 2صادرة عن مجلس معايير المحاسبية المالية FASB هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن معلومات خالية من أخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.[1]

ولتحقيقها يجب توفير :

- **خاصية الصدق في التعبير**: وجود درجة عالية من التطابق بين مقاييس المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها.
- **خاصية قابلية للتحقيق** : هي درجة عالية من اتفاق وتمثل احد أسس المحاسبية التي يمكن اعتماد عليها،بكونها تزيد من الثقة في المعلومات المالية المقدمة الواردة في التقارير المالية، [2]
- **خاصية الحيادية** :هو تجنب ذالك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بأعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلي نتائج مسبقة أو تاتير علي سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. [3]

الفرع الثاني : الخصائص الثانوية للمعلومات المالية :

يوجد خاصيتين أساسيتين (المقارنة والتبات)

- **خاصية القابلية للمقارنة** :هي استخدام نفس طرق القياس السائدة في المؤسسة الأخرى،ا لتي تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يسمح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة الأمر الذي يزيد من فعالية اتخاذ القرار، ولكي تكون معلومات المالية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر فيها شرطان :

- سهولة العرض واستخدام أسلوب واحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك معلومات.

- التبات في القياس وعرض المعلومات من فترة زمنية محددة. [4]

---

[1]FASB .STATEMENT OF FINONCIAL ACCOUNTING CONCEPTS NO2 (SFAC.NO2) QUONTITATIVE .CLORACTERISTIS OF ACCOUNTING INFORMOTION

[2] د كيسو دونا لد وبجانيت، مرجع سابق، ص68

[3] الشيرازي عباس المهدي، مرجع سابق، ص 202،204

[4] أ ألعاشور عصفت سيد احمد، **دراسات في نظم معلومات المحاسبية** ،دار النهضة للطباعة والنشر ،بيروت، 1999،ص11

- **خاصية التبات** :لا تعني بشكل مطلق بان الوحدة المحاسبية لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى أخرى، بل يمكنها تغير في طرق المحاسبية التي تستخدمها وذالك في حالات التي يتبين فيها إن طريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة.

إن حدوث التغير في الظروف أوالمبادئ المحاسبية المستخدمة، يلزم إفصاح عن طبيعة واثر هدا التغير المحاسبي ومبرر إجراءه وذالك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدت فيها التغيير كما إن هدا التغير يجب أن يشير إليه المراجع في الفقرة توضيحية لتقرير المراجع. [1]

الفرع الثالث: القيود (محددات) الأساسية للخصائص النوعية للمعلومات :

1- **المعلومات الملائمة أو الموثوق بها** : ليست بالضرورة معلومات مفيدة لان هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبة تذكر، كما قد تكون تكلفة حصول عليها اكبر من العائد المتوقع منها، وبتالي أخد بعين اعتبار قيد الأهمية النسبية وتكلفة والعائد شرط ضروري للحكم على نفعية المعلومات :

1 -1- قيد الأهمية النسبية :هي خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية للمعلومات المالية ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية أو نوعية أو معا.

1-2 قيد التكلفة أو المنفعة :إن معيار فائدة معلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، هو المعيار الأساسي الذي يتم بناء عليه إنتاج وتوصيل معلومات المحاسبية .[2]

الفرع الرابع: قابلية للفهم كخاصية لمتحدي القرار:

[1] أ د لطفي أمين السيد ،**مرجع سابق**، ص 197

[2] صبح عبد حميد صانع، **أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية ،المنشورة لإغراض اتخاذ القرار وتقييم أداء** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية إدارة، جامعة المستنصرة، بغداد العراق، 2004ص 56

يعتمد متخذي القرار على حكمهم الشخصي عن ماهية المعلومات المالية التي تعتبر مفيد لهم وهذا الحكم الشخصي يتأثر ببعض الأمور، مثل القرار الذي يتم اتخاذه وطريقة التي تتبع في اتخاذ القرار ومعلومات التي يتم الحصول عليها بالفعل من مصادر أخري، ومقدرة متخذي القرار علي معالجة المعلومات وفهمها واستفادة منها. [1]

خلاصة الفصل:

[1] د زيد عبد المالك عمر، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي**،جزء أول، إطار التاريخي للمحاسبة ،طبعة أولي ،عمان أردن 1998،،ص 140

من خلال عرضنا لهدا الفصل والذي كان يتمحور حول محاولة لإلمام بعناصر الإطار العام للمحاسبة للإفصاح المحاسبي، تبين لنا انه تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من جانب المهني أو الأكاديمي.

كما أن إفصاح محاسبي يحقق الشفافية التي تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها

القوائم المالية في اتحاد القرارات الرشيدة، وذالك من اجل حفاظ على مصالح مساهمين وأطراف أخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادق وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذالك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما تؤثر على جودة المعلومات، كما أصبح العديد من ممستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من إفصاح، ودالك بهدف أن تكون معلومة المالية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها .

مقدمة الفصل :

بعد تعرضنا في الجانب النظري إلى كل من ماهية النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وإلى ماهية الإفصاح المحاسبي، وكذلك القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي .

في هذا الفصل التطبيقي سنحاول إسقاط ما تناولتاه في الدراسة النظرية حول الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي عل تحسين صدق المعلومة المالية.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم أسئلة مقابلة وتوزيعها على عينة من المحاسبين في مؤسسة نفطال ومؤسسة مواد التنظيف بولاية سعيدة، وسوف نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مواد التنظيف لولاية سعيدة.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن شركة نفطال بصفة عامة.

المبحث الثالث: تحليل نتائج المقابلة.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مواد التنظيف لولاية سعيدة .

سنتطرق من خلال هذا الفصل على تعرف بالمؤسسة مواد **التنظيف لولاية سعيدة و الوحدة ENAD SHYMECA والهيكل التنظيمي للمؤسسة.**

المطلب الأول:التعريف بالمؤسسة.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة.

كان لزاما على الاقتصاد الجزائري إتباع سياسة التصنيع وذلك لخلق صناعة اقتصادية قوية ومن خلاله كانت حتمية إنشاء المؤسسات الوطنية خطوة لا مفر منها وعليه كانت البداية مع مؤسسة سوناطراك سنة 1967 ثم تلى ذلك مجال المحروقات سنة 1971 وبعد ذلك تم التفكير في إنشاء مؤسسات عمومية تبني لها اقتصادها خارج قطاع المحروقات وهذا ما تم من خلال إنشاء الشركة الوطنية LA SNIC والتي تختص في المواد الكيماوية ومواد التنظيف والصيانة.
وفي 12 نوفمبر 1975 تم توقيع ثلاث عقود لإنجاز الشركات الثلاثة التالية :

مركب سور الغزلان، مركب شلغوم العيد، مركب عين تموشنت لرأسمال قدر ب 1355 مليون دينار. وفي 30 أكتوبر 1975 كان هناك دعم من مؤسسة ITAL CONSOLT بقيمة مالية قدرها 130 مليون دينار وهذا الدعم موجه بالدرجة الأولى إلى إتمام البناء الأساسي للمؤسسة .ونظرا للعوائق التي تعرض لها المكلف المسؤول عن البناء تم توقيف عملية البناء ومن ثم تخلى عن المركبات في 10أوت 1981 ، وفي إطار إعادة إدماج المشاريع تم إمضاء شراكة جديدة مع نفس الشركة لإتمام ما تبقى وذلك بتوجيه من المؤسسات .

وفي 04 ديسمبر 1982 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82-416 ظهرت المؤسسة الوطنية للمنظفات ومواد الصيانة ENAD كنتيجة لإعادة هيكلة الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية LA SNIC ، وبعد المناقشات تم التوصل للتوقيع على اتفاقيات العودة في 15 مارس 1984 ليتم بعد ذلك مرحلة بداية استغلال مركب المنظفات ومواد الصيانة بسور الغزلان سنة 1986 كمرحلة أولية من المفاوضات وانطلاق عملية الإنتاج في نفس السنة في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتباطها بهيكل البحث والإنتاج والتنمية والتسويق في مجالات المنظفات ومواد الصيانة .

الفرع الثاني : التعريف بالمؤسسة الأم.

المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف والصيانة (مجمع ENAD) تأسست سنة 1984

يبلغ رأسمالها 421500000 دج مقرها الاجتماعي سور الغزلان ولاية البويرة تتكون من أربعة فروع :

1/ فرع SIDET شركة لصناعة مواد الصيانة بتك جدة تتفرع إلى مركب لصنع مواد الصيانة سور الغزلان وكذا وحدة الإنتاج مواد التنظيف بالأخضرية .

2/ فرع SHYMECA لصناعة مواد تطهير الأواني والأجسام تتفرع إلى وحدات :

- وحدة صنع مواد التجميل بالروبية.
- وحدة صنع مواد الصيانة بالرغاية.
- وحدة صنع مواد التنظيف بحسين داي.

وحدة صنع مواد الشفرة بالروبية.

3/ فرع SODER يعود إنشاء الشركة الفرعية للمنظفات بالرمال صودار التي يوجد مقرها بشلغوم العيد ولاية ميلة وتتكون من وحدتين لمواد الصيانة بالعوينات ولاية سكيكدة .

4/ فرع SODEOR إنشاء الشركية الفرعية للغرب صوديور التي يوجد مقرها بالقطاع الوهراني، وهي شركة لصنع مواد الصيانة تأخذ :

- مركب لصنع مواد الصيانة بعين تموشنت.
- وحدة صنع مواد التنظيف بسعيدة.

ومع دخول الاستثمار الأجنبي استطاعت المؤسسة الألمانية "هينكل " أن تقتني بعض الوحدات من المجمع وهذا ما حصل في مركب عين تموشنت .

وفي سنة 2013 بعد إعادة الهيكلة تم تقسيم المجمع إلى مؤسستين هما مؤسسة ايناد SIDET بالبويرة تضم مركب إنتاج المساحيق الخاصة بالغسيل بصور الغزلان، أما المؤسسة الثانية تسمي ايناد شيمكا بالجزائر العاصمة وتضم كل من وحدة سعيدة , وحدة لخضرية, وحدة سكيكدة, وحدة العوينات التبسة, وحدة حسين داي بالعاصمة, وحدة الرويبة بالعاصمة.

المطلب الثاني: الوحدة ENAD SHYMECA سعيدة.

الفرع الأول: تعريف الوحدة.

وحدة ENAD SHYMECA سعيدة هي شركة عمومية تقع في المنطقة الصناعية رقم 01 طريق معسكر تتوسط المؤسستين SNPAC و EMIS يبلغ رأسمالها الاجتماعي

257.440.000 .00 دج ، تحتل مساحة تقدر 42079 م^2(متر مربع)

منها 7150 م^2 مربع مغطاة يبلغ عدد عمالها 38 عامل ، تعتمد المؤسسة في أداء وظيفتها على قناتين هما قناة الجملة التي ترتكز بالدرجة الأولى على الطلبيات أما الثانية فهي قناة التوزيع التي تنحصر في رجال البيع وذلك بيع منتجات المؤسسة للزبائن (أصحاب المحلات) وقد يعتبر النشاط الرئيسي للمؤسسة في إنتاج وتوزيع مواد التنظيف والصيانة وقد يظهر ذلك من خلال الوظائف التالية :

- توسيع وتطوير نشاطات التوزيع لتحقيق أهداف المؤسسة.
- استخدام القوة البيعية لتلبية حاجات المستهلكين من خلال بيع المنتجات بسعر مناسب وبخدمات جيدة .
- إن وحدة المؤسسة الصناعية التجارية يشمل نشاطها الأساسي في إنتاج وتسويق مواد الصيانة وكذلك شراء المواد الأولية وتحويلها إلى منتجات عامة لغرض بيعها .
- كما أن المؤسسة تقوم بتسويق عدة منتجات يمكن تقسيمها إلى قسمين:

1/ منتجات تصنع داخل المؤسسة:

المتكونة من ماء جافيل ، صانيبو ، ڤريزيل أسود ، نظاف ، طهارة ، حرير ، نور سائل ، روح الملح .

استعمالات منتجات ENAD SHYMECA

ماء جافيل 12° و 32° : نجمة◄

يستعمل في تبيض الملابس و لتطهير ماء الشرب.

المطهر صانيبو نجمة: ◄

يستعمل لتطهير الأرضيات و القضاء على الجراثيم و تعطير الجو .

المطهر ڤريزيل نجمة:◄

نفس استعمالات صانيبو بالإضافة إلى أنه يقضي على الروائح الكريهة في المجاري.

منظف الاواني نجمة◄

منظف يدوي متعدد الاستعمالات، كغسيل الأواني و الملابس.

روح الملح نجمة:◄

منتوج فعال ضد الكلس فهو حامض ضد الرواسب الكلسية ،يستعمل لتطهير و فتح المسالك و المجاري المائية.

نظاف نجمة:◄

منتوج فعال يستعمل لتنظيف وتبيض الخزف الصحي ونزع الرواسب.

في سنة 2014 تم انتاج منتوجات جديدة خاصة بصيانة السيارات لشركة نفطال و باسمه هدا حسب الاتفاق المبرم بين الشركتين ومنها:

منتوج سائل التبريد 05 ل و02ل و 24ل: لمنع تخمد الماء في المحرك و الحفاظ علي درجة حرارة المحرك

منتوج خاص بزجاج السيارات 05 ل و02ل

منتوج غسول السيارات 05 ل و02ل

2/ المنتجات المعاد بيعها : وتنقسم إلى قسمين :

أ- مواد صيانة السيارات من وحدة شيمك الروبية للتجميل من بينها غسول السيارات وسائل تنظيف الزجاج.

ب- . مواد صيانة السيارات من وحدة شيمك الخضرية منها ماء الحمضي للبطريات وماء المقطر للبطريات.

الفرع الثاني:إمكانيات الوحدة المادية والبشرية.

لقد عاشت المؤسسة من سنة 2006 إلى غاية 2008 صعوبات مالية أدت بها إلى التوقف التام لمدة 9 أشهر في عام 2008 هذه السياسة أجبرت المسيرين سوء داخل المؤسسة أو من جانب المجمع البحث عن تمويل مالي ينعش الوحدة ويعيد لها مكانتها في السوق خاصة من الناحية الغربية للوطن.

وقد كللت هذه الجهود بوضع سياسة مالية وتسويقية جديدة حيث أنه قد تم تمويل المؤسسة بقرض مالي قدر ب 5 ملايير سنتيم زد على ذلك محاولة استرجاع الديون التي كانت على عاتق الدولة من بينها ديون مؤسسة سوديج وهي مؤسسة وطنية لتوزيع المواد الغذائية و التنظيف و التي قدرت بـ 10 ملايير سنتيم.

مع العلم أن للمؤسسة إمكانيات بشرية ومادية أخرى من بينها أن قدرة الإنتاج اليومي قد تفوق 40 طن/اليوم.إضافة إلى إمكانية تنويع المنتجات وتغطية السوق بحصة سوقية معتبرة وتهدف المؤسسة إلى خلق منتوجات جديدة بحيث تكون لها القدرة على المنافسة في السوق.

-تركز المؤسسة على جانب البيع المتنقل للرفع من رقم الأعمال.

-تحاول المؤسسة من خلال حصولها على شهادة ISO9001 في جويلية 2007 توظيفها على منتجاتها لإبراز مدى جودتها.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

سنستعرض فيما يلي الهيكل التنظيمي للمؤسسة بذكر كل مصلحة و الدور الذي تلعبه:

الفرع الأول: مصلحة المديرية العامة.

يترأس هذه المصلحة المدير العام و الذي يعتبر المسؤول الأول في المؤسسة رفقة طاقم من المساعدين.

فمن أبرز المهام الرئيسية الموجهة للمدير تتمثل فيما يلي:

- ضمان السير السن للمؤسسة.
- تسطير أهداف المؤسسة حسب الإمكانيات المتوفرة.
- العمل على تحقيق التوازن المالي للمؤسسة بتقييم مواردها.

الفرع الثاني: مصلحة التجارة.

فيما يتعلق بهذه المصلحة فتتكون مما يلي:

تهدف هذه المصلحة إلى تحقيق أكبر رقم أعمال ممكن عن طريق بيع أكبر قدر ممكن من المنتجات و تساهم في إبراز نقاط القوة و الحفاظ عليها و نقاط الضعف و محاولة اجتنابها بهدف مجابهة المنافسة الحادة في السوق و توسيع الحصة السوقية للمؤسسة و هذا من خلال البحث على أسواق جديدة زد على الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق المحلي إضافة إلى العمل على الحفاظ على الزبائن الدائمين و الجدد.

الشكل(3. 1):هيكل مصلحة التجارة.

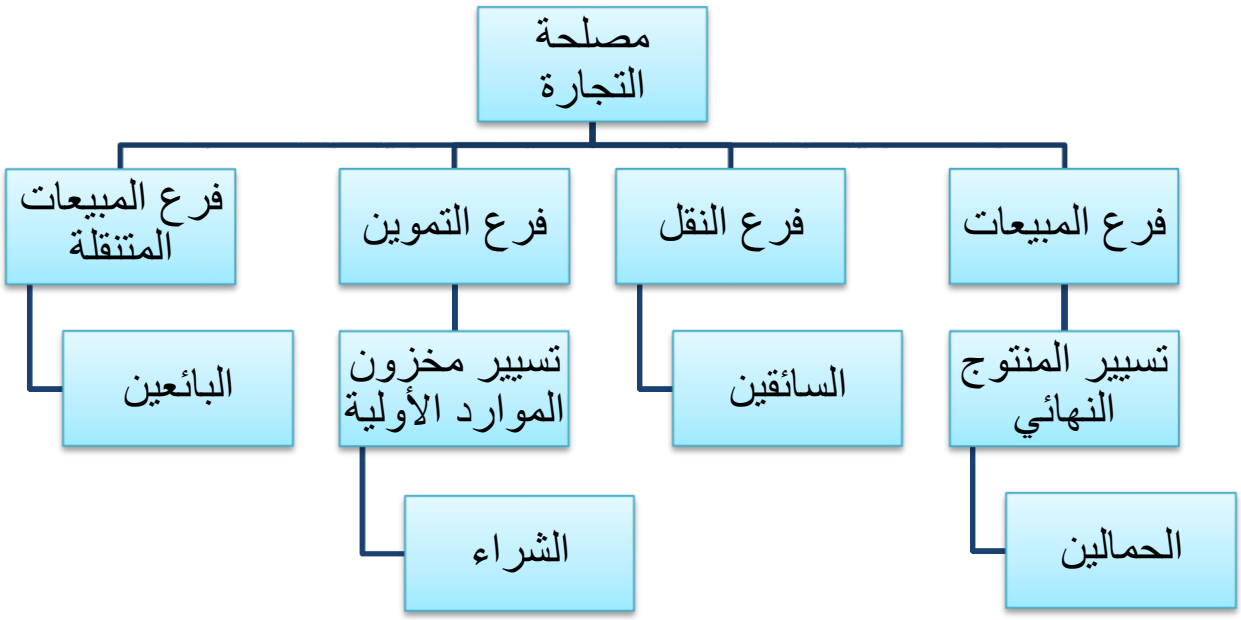

المصدر: وثائق المؤسسة.

ومن خلال هذا المخطط يمكننا حصر أهم الوظائف كالآتي:

-إعداد فواتير البيع.

-تسجيل كل المعلومات المتعلقة بالبيع.

-تسيير المخزون و مراقبته.

-تحضير وصل الطلبية.

-ضمان توفير الموارد الأولية و قطع الغيار.

-البحث عن موردين للمؤسسة بأقل تكلفة ممكنة.

-حق مراقبة المنتجات و المواد الأولية.

الفرع الثالث: مصلحة المحاسبة المالية.

تهدف هذه المصلحة إلى الإشراف و المتابعة المالية المتعلقة للمؤسسة

الشكل (3. 2): هيكل مصلحة المحاسبة/المالية

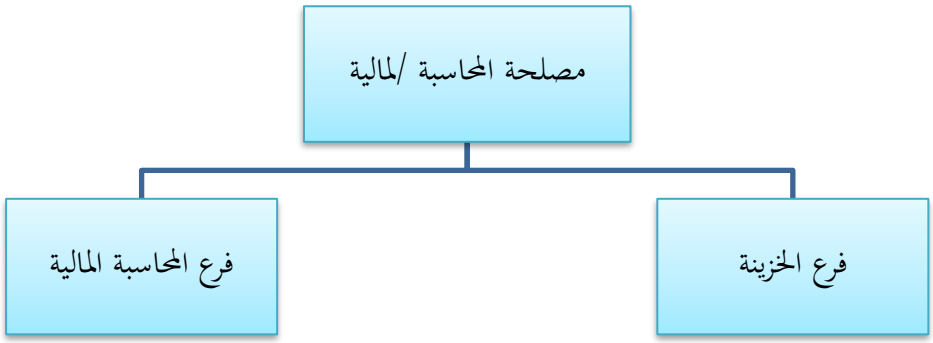

.

المصدر:وثائق المؤسسة.

أبرز مهامها:

-مراقبة النشاط التجاري(فواتير الشراء-البيع-المخزون).

-إجراء عملية الجرد السداسي و السنوي.

-تسيير ميزانية المؤسسة.

-إعداد الميزانية التقديرية.

الفرع الرابع: مصلحة الصيانة.

تهدف هذه المصلحة إلى المراقبة التقنية والجيدة و كذا الصيانة الدورية للآلات و العتاد الموجود . داخل المؤسسة زد على هذا تهدف إلى إعداد مخطط الصيانة. ا

لشكل (3 . 3):هيكل مصلحة الصيانة.

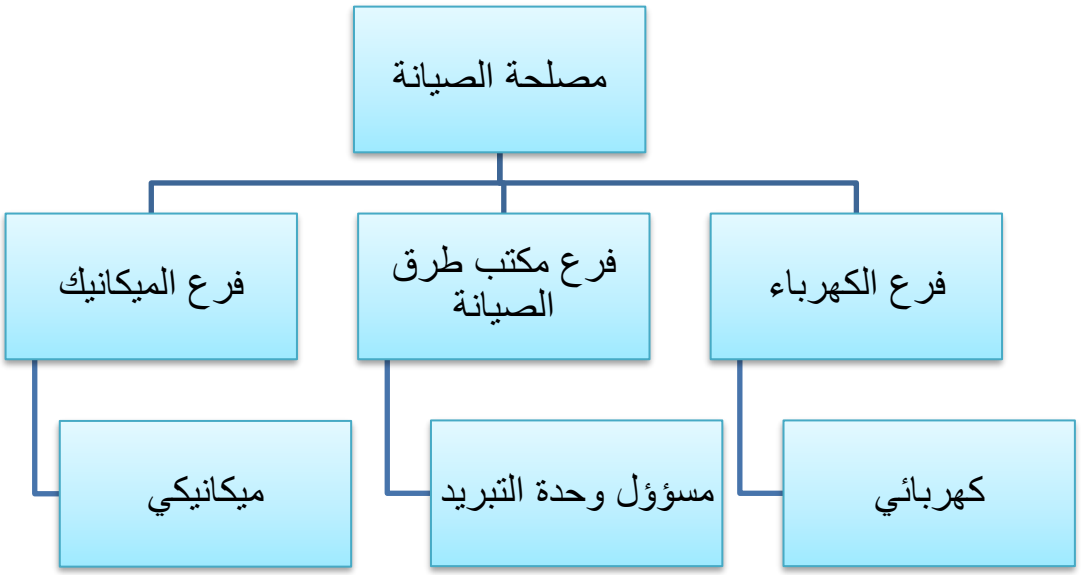

المصدر: وثائق المؤسسة.

مصلحة الإنتاج:

تهدف هذه المصلحة إلى تحقيق ما يلي:

-إعداد المخطط العام للإنتاج.

الشكل(4.3): هيكل مصلحة الإنتاج.

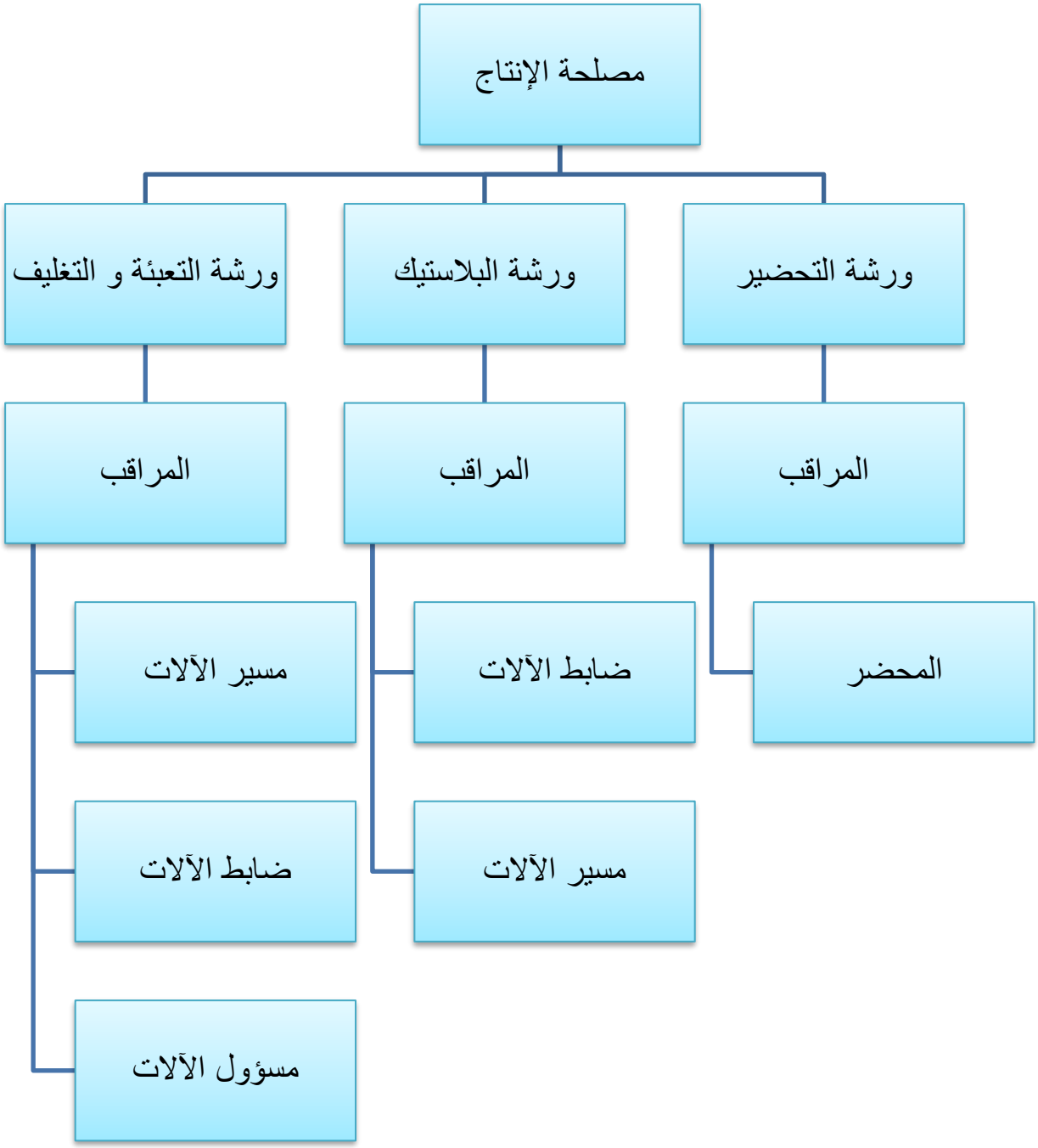

المصدر: وثائق المؤسسة.

-متابعة ملفات الآلات.-إعداد و برمجة الآلات حسب الطلبية

المبحث الثاني : لمحة تاريخية عن شركة نفطال بصفة عامة.

سنتطرق من خلال هذا المبحث على نشأة شركة نفطال و مهامها و تنظيم شركة نفطال و وسائلها و موقع شركة نفطال بسعيدة

المطلب الأول : نشأة شركة نفطال و مهامها.

الفرع الأول : نشأة شركة نفطال

لقد نشأت مؤسسة نفطال بموجب المرسوم 80 – 101 الصادر بتاريخ 06 أبريل 1980 من خلال التحويلات التي أخذتها مرسوم 08 – 106 الصادر بنفس التاريخ السابق (06 أبريل 1980)، هاته التحولات التي لحقت المؤسسة سوناطراك من تقسيم و تغيير فيها و التي كانت مؤسسة نفطال إحدى فروعها، هاته الأخيرة نجدها قد تلقت بتكرير و توزيع المواد البترولية، و من تم فقد كانت بداية شروع مؤسسة نفطال في عملها بتاريخ 01 جانفي 1982، و قد أعيدت هيكلة هذه المؤسسة بدون تكوين بموجب المرسوم 87 – 189 الصادر بتاريخ 28 أوت 1987 تحت تسمية المؤسسة الوطنية لتسويق و توزيع المواد البترولية.

تسمية نفطال : هذه التسمية هي مختارة في إطار مسا بقة داخلية تعطي للنفط مقطعين هما :

- نفط (NAFT) : هي كلمة جامعة و مشهورة تعني البترول.
- ال (AL) : إشارة إلى الجزائر (Algérie).
- إذن نفطال تعني نفط الجزائر.

الفرع الثاني: مهام شركة نفطال :

كما سلف الذكر أن مؤسسة نفطال قد تنازلت عن مهمة التكرير لصالح مؤسسة نفتاك منذ 27 أوت 1987، و ابتداءا من هذا التاريخ أصبحت مؤسسة نفطال مكلفة بمهمة تسويق و توزيع المواد البترولية عبر كامل التراب الوطني و المتمثلة في :

- جمع أنواع الوقود و زيوت التشحيم بما فيها المستعملة للطيران و البحرية.
- غاز البترول المميع (بوتان، بروبان).
- الزفت بجميع أنواعه و المواد الخاصة ك : Wite spirite (Produit).

- الإطارات المطاطية.
- غاز البترول كوقود سير غاز.
- الغاز الطبيعي كالوقود.

الفرع الثالث : تجسيداتها :

هناك نشاطات جديدة شرعت فيها مؤسسة نفطال، فاستعمال غاز البترول المميع كوقود « سير غاز » يعتبر أحد الأهداف التي تصبوا إليها مؤسسة نفطال و تسعى جاهدة بغية تحقيقها، أضف إلى ذلك العمل الجاد من أجل تحديد نموذج استهلاك طاقوي وطني، و فعلا لقد تم هذا الهدف ميدانيا و تحقيقه على أرضية الواقع و ذلك بإنجاز:

- 44 مركز للتحويل.
- 3 محطات لاستغلال هذا الوقود.
- 22 محطة في طريق الإنجاز.
- 20 محطة مبرمجة.

22000 سيارة حولت إلى استعمال فاستهلاك غاز البترول المميع « سير غاز » هو مهم جدا لأنه اقتصادي للغاية وغير ملوث للطبيعة.

هذا فيما يخص استعمال سير غاز، أما بالنسبة للغاز الطبيعي كوقود فقد شنتت نفطال عليه تجربة لاستبدال غازات بالغاز الطبيعي المكثف، و قد تجسدت هذه التجربة في المرحلة الحالية بإنجاز مرفق لتوزيع الغاز الطبيعي كوقود بمقر الوحدة 14 التابعة لمؤسسة النقل البري بالرويبة و كذا عن طريق إنجاز محطة تشغيل حاليا، هذا الوقود نقطة بيع البنزين « سيسان » الموجودة بالطريق المزدوج الشرقي الريبة و تحقق هذا في مؤسسة (EPTYC) و جرارين تابعين لمؤسسة (SNTR) و كذا سيارة NIVA التابعة لمؤسسة نفطال.

فيما سبق نستنتج بأن الهدف من كل هذا السعي الجاد و العمل المتواصل بغية استغلال الغاز الطبيعي أفضل استغلال و محاولة جعله بمثابة وقود ضمن الشاحنات و السيارات ذات المحرك ديزال.

المطلب الثاني: تنظيم شركة نفطال و وسائلها.

الفرع الأول : تنظيمها :

من خلال التقسيم الإداري الأخير لمؤسسة سوناطراك نجد أن المؤسسة قد بلغت عدد وحداتها 56 وحدة منها 4 وحدات صيانة و 4 وحدات أخرى مينائية، في حين أن باقي الوحدات مختصة بتوزيع المواد البترولية أي بمجموع 48 وحدة على أنه توجد في كل ولاية وحدة للتوزيع.و المتبع لنشاطات مؤسسة نفطال نجدها تخضع للامركزية عبر وحدات توزيع متعددة المواد والخدمات كما أسلفنا من ذي قبل، هاته الوحدات لها جميع الإصلاحات في أخذ القرارات.

تعد 48 وحدة توزيع منطقة نفوذ المؤسسة حسب أهمية المنطقة داخل ولاية أو مجموعة ولايتين أو ثلاثة، و تحصل هذه الوحدات على المساعدة العتادية بمختلف أنواعها وأشكالها بفضل كل من :

- 04 وحدات صيانة.
- 04 وحدات مينائية.

في حين أنه على مستوى المقر المركزي، أي المديرية العامة بمؤسسة نفطال بالترقية نجد أن المدير العام تساعده كل من :

- 04 مديريات مركزية.
- 08 مديريات عملية.
- 01 وحدة الإعلام الآلي.

الفرع الثاني: وسائلها :

تمول البلاد بما يقارب 7.6 مليون طن بما يساوي البترول منها 51 % استهلاك وطني للطاقة النهائية. و تحتوي بصفة عامة على : – 67 مركز و مخزن لتوزيع و تخزين : الوقود Carburant ، الزيوت Lubrif

المطلب الثالث : موقع شركة نفطال بسعيدة.

شركة نفطال بسعيدة مركز مديريتها يقع في المنطقة الصناعية رقم 01، و يغطي كل الإحتياجات الطاقوية للولايات : سعيدة، البيض و النعامة مهمتها تتمثل في التمويل و توزيع المواد البيترولية، يحدها من الشمال الطريق الوطني رقم 06 (طريق الرباحية) و جنوبا السكة الحديدية الرابطة بين محمدية و بشار و غربا مؤسسة المواد الكاشطة و شرقا شركة المياه المعدنية، تتربع على مساحة تقدر بـ 4 هكتارات منها :

– المساحة المغطاة لعضلية الإنتاج CE : 3200 م^2.

– المساحة المغطاة للإدارة : 800 م^2.

المبحث الثالث : تحليل نتائج المقابلة.

تركز هذا المبحث على عملية تحليل نتائج المقابلة، حيث سنحاول من خلاله التعريف بعينة الدراسة و أسئلة المقابلة ، و المنهجية المتبعة و الأدوات المعتمد عليها في هذه الدراسة الميدانية، لنختم المبحث في الأخير بدراسة وتحليل نتائج أسئلة المقابلة .

المطلب الأول : عينة الدراسة ومراحل إعداد أسئلة المقابلة .

الفرع الأول: المستخدمين المعنيين بالمقابلة.

يتمثل مجتمع هذه الدراسة من فئة المحاسبين المهنيين، وتم توزيع أسئلة المقابلة التي صممت لأغراض هذه الدراسة على عينة من المحاسبين من لهم خبرة في مجال المحاسبة، وتم الاعتماد على طريقة توزيع هذه الأسئلة ، حيث توجهنا إلى المؤسستين محل الدراسة في ولاية سعيدة (مؤسسة نفطال، مؤسسة مواد التنظيف (ENAD)، وارتأينا استخدام هذه الطريقة للتعرف على وجهة نظر المحاسبين على دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ودوره في تحسين صدق المعلومة المالية.

الفرع الثاني: إعداد أسئلة المقابلة.

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة المقابلة بصفة بسيطة بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على الإطلاع واسع بموضوع الدراسة، حيث تضمنت 25 سؤالا وتم صياغتها باللغة العربية، حاولنا من خلالها الوصول إلى التقدير الدقيق لآراء المستجوبين حول موضوع الدراسة، وقد تم تقسيم أسئلة المقابلة إلى أربع محاور أساسية يلخصها الجدول الموالي:

الجدول رقم (3_1) : يمثل محاور أسئلة مقابلة .

الرقم	المحاور	عدد الأسئلة
1	نقائص المخطط المحاسبي الوطني PCN	05
2	تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد	14
3	النظام المحاسبي المالي وصدق المعلومة المالية	09
4	تحديات النظام المحاسبي المالي	09

المطلب الثاني : منهجية الدراسة الميدانية ووسائلها.

الفرع الأول : مجال الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

1. **الحدود المكانية :**

تلقي هذه الدراسة الضوء على دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين صدق المعلومة المالية من وجهة نظر المحاسبين.

2. **الحدود الزمنية :**

ارتبطت الدراسة الميدانية بمجال زمني يمتد من 28 فيفري 2018 إلى 18 أفريل 2018 .

3. **الحدود البشرية :**

تستند هذه الدراسة إلى إجابات وأراء وتوقعات المحاسبين للمؤسستين بولاية سعيدة (التي تطبق النظام المحاسبي المالي).

4. **الحدود الموضوعية :**

اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساسا بدور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين صدق المعلومة المالية دون سواها من المواضيع المحاسبية الأخرى.

الفرع الرابع: أدوات ووسائل الدراسة الميدانية.

نظرا للأهمية العلمية والعملية والتي يحظى بها الجانب الميداني لنجاح وانجاز أي دراسة فقد استهدفنا من خلال هذا المطلب إعطاء فكرة توضيحية لأهم الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميدانية، وتحليل آراء المحاسبين للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها استخدمنا الأدوات التالية :

- الوثائق والمعلومات .
- المقابلات الشخصية.
- جمع الملاحظات.
- أسئلة المقابلة.

وقد استعملنا هذه الأدوات بصفة متكاملة، وقد تم التركيز على الأسئلة التي حاولنا من خلالها تدارك أوجه القصور أو الحدود التي ميزت أدوات العمل الميداني، باعتبار هذا الأخير الأكثر استخداما، وأن معظم الأدوات السابقة الذكر تستخدم عادة كأداة مكملة، ولذلك سيتم التركيز في دراستنا هذه على الأسئلة من خلال التحضير، التحليل، واستخلاص النتائج.

1. جمع الوثائق والمعلومات :

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق المتاحة، والتي تهتم أساسا بميدان المحاسبة باعتبار هذه الخطوة رئيسية بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه، حيث تعددت هذه الوثائق لتشمل كل من :

- النصوص والتشريعات المتضمنة في الجرائد الرسمية
- التقارير الصادرة عن الهيئات والمؤسسات المهنية
- بحوث علمية ومقالات قام بها باحثون مختصون وهيئات ومؤسسات مهنية وطنية ودولية تنشط في هذا المجال، اضافة إلى هذا اعتمدنا كذلك على قنوات أخرى من أجل الحصول على المعلومات، يأتي في مقدمتها شبكة الانترنت من خلال الاطلاع وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في المحاسبة، والتي ساعدتنا في توجيه دراستنا منهجية العمل الميداني.

2. المقابلات :

تكتسي المقابلات في الدراسة الميدانية أهمية بالغة باعتبارها مصدر رئيسي للحصول على المعلومات حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحسين صدق المعلومة المالية، حيث حاولنا في هذا الصدد استقراء واستخلاص أراء ووجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي حيث يتمثلون عموما في :

- الأساتذة المهتمين بالمحاسبة الممارسين للمهنة في الميدان .
- موظفي وإطارات في المحاسبة والمراجعة .
- الخبراء المحاسبين، محاظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين .

في هذا المجال كان تركيزنا منصبا نحو المقابلات غير رسمية وذلك لما يعتري المقابلات الرسمية بعض الإجراءات الرسمية افادة بحث من الجامعة، أو طلب مسبق يودع لدى أمانة الشخص المراد مقابلته مما يؤثر على سرعة الحصول على المعلومات .

ونشير إلى أن اجرائنا لسلسة من المقابلات الرسمية وغير رسمية من الأطراف المذكورة سابقا، سمح لنا بالإطلاع على الجوانب عديدة من الموضوع وإزالة الغموض واللبس عن بعض العناصر المتعلقة به بالرغم من أن الحوار الذي يدور خلال هذه اللقاءات الرسمية والغير الرسمية لم يكن متجانس بالنسبة لمختلف الأطراف، ولم يسند إلى أسئلة محددة ومهيكلة إلا أنه مثل مصدر اعتمدنا عليه في بعض التحاليل نتيجة ثراء وتنوع وجهات نظر الأطراف التي حورناها .

على الرغم من الأهمية البالغة التي اكتستها المقابلة، كأداة مكنتها من الإحاطة بواقع المحاسبة في الجزائر انطلاقا من وجهات نظر اختلفت باختلاف الفئات المتدخلة والفئات المعينة بتطبيق معايير المحاسبة واعداد القوائم المالية وفقها أو وفق النظام المحاسبي المالي المستمد منها، إلا هذه الطريقة اعترتها نقائص ترتب عنه أثر سلبي على جودة المعلومات وحجمها .

3. جمع الملاحظات :

من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها استطعنا تسجيل بعض الملاحظات التي تعتبر مهمة أبرزها ما يلي :

- هاجس التكتم والسرية الذي طبع سلوك معظم الموظفين، الأمر الذي حال دون ادراكنا لبعض القضايا المهمة من أجل توجيه الدراسة .
- أما في حالة التجاوب فإن الاجابات تكون غير دقيقة واضحة نظرا لإهمال البعض من ممارسي مهنة المحاسبة الجانب النظري لها والتطورات والمستجدات الدولية المتعلقة بها وهو ما شكل عائقا أمامنا من أجل الوصول إلى معلومات دقيقة .
- عدم إمكانية الاطلاع على الوثائق والمعلومات التي بحوزة المؤسسة إذ تبقى في كثير من الأحيان حكرا على الأطراف معينة أو بتوصيات من وجهة مختلفة وإن أمكن ذلك فإنها تكون غير منظمة بشكل يسمح ويسهل عملية الاطلاع عليها .
- الغياب المستمر والمتكرر للمسؤولين باعتبارهم المؤهلين والمخولين للإجابة على أسئلتنا وانشغالاتنا .

المطلب الثالث : تحليل نتائج المقابلة .

الفرع الأول : تحليل نتائج المحور الأول

جدول رقم (3_2) : نقائص المخطط المحاسبي الوطني pcn:

البيان	نعم	لا
1- هل تعتبر خطوة الإصلاح المحاسبي متأخرة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب وتونس؟	07	02
2- هل كان من الضروري تعويض pcn بـ scf ؟	09	00
3- هل التوجه إلى تطبيق scf كان بشكل رئيسي لقصور pcn؟	08	01
4- هل ترى أن التوجهات الإقتصادية الجديدة في الجزائر تفرض بشكل كبير ضرورة توحيد المعايير المحاسبية العالمية؟	09	00
5-هل pcn أصبح لا يستجيب لمتطلبات الإنفتاح الإقتصادي والعولمة والفكر الرأسمالي الذي يهيمن على الفكر الإقتصادي؟	09	00

المصدر : ما إعداد الطالبتان إستنادا إلى أسئلة المقابلة.

✓ **التحليل انتائج :**

من خلال إجابات على مجموع أسئلة المحور الأول نلاحظ أنه :

- حسب مؤسسة نفطال ترى أن خطوة الإصلاح المحاسبي متأخرة في الجزائر مقارنة بتونس حيث كانت عدد إجابات 07 نعم، في المقابلة ذكر المحاسب أنه عند تلقيهم التكوين حول SCF في الجزائر العاصمة كان ذلك على يد أساتذة مكونين من جنسية تونسية، أي أنهم سبقونا بمراحل فيما يتعلق بالإصاح المحاسبي وتطبيق نظام SCF .
- أما بالنسبة لمؤسسة مواد التنظيف (ENAD) تري أن خطوة إصلاح المحاسبي غير متأخرة في الجزائر مقارنة بجارتينا المغرب وتونس حيث كانت عدد إجابات 02 لا حيث أنه ذكر المحاسب بأن الجزائر أفضل من البلدين في هذا الجانب مما جعلنا نشعر بالتناقض بين واقع تطبيق النظام في المؤسسة وإجابة حسب رأي محاسبيها وبين هذه الإجابة.
- كانت عدد إجابات التي تساند ضرورة تعويض PCNبSCF بى 09 نعم حيث اتفقت إجابات كلا المؤسستين على أن PCN كانت فيه عدة نقائص على مختلف المستويات حيث اتفقت معظم الإجابات على أن أهم النقائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

➢ **فيما يخص الجانب النظري :**

- قصور في الإطار ألمفاهيمي.
- غياب فكرة الحسابات المركبة على مستوى PCN

➢ **أما فيما يخص الجانب التقني :**

- **تصنيف وتبويب الحسابات:** لا يوجد تمييز أو فصل بين أصول المتداولة و أصول غير المتداولة ،وبين خصوم الجارية و الخصوم الغير جارية
- تصتيف الديون والحقوق حسب طبيعتها وليس حسب سيولتها
- **مصاريف البحث و التطوير** : تعالج على أنها مصاريف إعدادية وليست قيم معنوية ،فهي تبدأ مع بداية دورة الإستغلال اي ليس لها معنى أو مفهوم المصاريف الإعدادية .
- سندات المساهمة و كفالات المدفوعة لا تأخد تصنيفها وترتيبها الحقيقي .

➢ **فيما يخص الميزانية:**

- شكل الميزانية: لا يقدم معطيات عن الدورة السابقة للقيام بعملية المقارنة
- القيم الظاهرة في الميزانية :هي قيم تاريخية وليست حقيقية.
- تصنيف العملاء غير موجود على مستوى الميزانية

هذه النقائص وأخرى على مختلف المستويات مثل (الإطار المحاسبي ، الوثائق الشاملة ،الجرد الدائم ، قواعد التقييم ، التعارف وقواعد سير الحسابات ، معالجة بعض العمليات) تداركهما النظام المحاسبي الجديد .

- وهذا ما تؤكده إجابات المحاسبين في المؤسستين على الأسئلة (4،5،)، حيت كانت عدد إجابات متحصل عليها 09 (بنعم)، بأن التوجهات الاقتصادية في الجزائر مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي و العولمة وفكر الرأس مالي يفرض بشكل كبير ضرورة توحيد معايير محاسبية الدولية والبتالي التأكد من ضرورة الانتقال من PCN إلى SCF.

الفرع الثاني: تحليل المحور الثاني.

جدول رقم (3_3) : يمثل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf:

البيان	نعم	لا
1- هل لديكم إلمام تام وشامل بكل ما يخص scf؟	05	04
2- هل خصصت المؤسسة دورات لتكوين ورسكلة الإطارات والمختصين لهذا	07	02

النظام المحاسبي الجديد؟		
3- هل قامت المؤسسة بتوضيح معالم هذا النظام من كل جوانبه من خلال المشاركة في بعض المنتديات والملتقيات؛	07	02
4- هل برأيك نجحت المؤسسات التكوينية في توضيح جميع الجوانب والإجراءات المتعلقة بالنظام؟	09	00
5- هل خصصت المؤسسة مرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام القديم والإدخال التدريجي للنظام الجديد، وقامت بتحديد وتوضيح هذه المراحل؟	07	02
6- هل عملت المؤسسة على مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء و الانعزال على المحيط الخارجي واعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة؟	00	09
7- هل حرصت المؤسسة على تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد وتطبيق هذا النظام الجديد؛	07	02
8- هل ترى أن النصوص القانونية الجزائرية الصادرة لحد الآن كافية لتوضيح كيفية تطبيق scf ؟	07	02
9- هل ترى أن المؤسسة جاهزة لإستيعاب كافة الإجراءات التي جاء بها؟	07	02
10-هل نظام المحاسبي يتميز بالوضوح وسهولة التطبيق ؟	09	00
11-هل يساهم تطبيق النظام في جذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي للمؤسسة؟	08	01
12-كيف تقيم المستوى العام لدرجة الإلمام بإجراءات تطبيق النظام في المؤسسة؟	07 جيد	02 حسن
13-هل أدى تطبيق النظام إلى القضاء على كافة نقائص PCN؟	09	00
14-هل احتواء scf على الإطار التصوري يمنحه القدرة على حل مختلف	09	00

المشاكل المستجدة برأيك؟		

المصدر : ما إعداد الطالبتان إستنادا إلى أسئلة المقابلة.

تحليل النتائج: من خلال مجوعة الإجابات المتحصل عليها من أسئلة المقابلة بخصوص مدى درجة تطبيق النظام في المؤسستين يمكننا تلخيص النتائج التالية:

- كانت إجابات محاسبين في شركة نفطال 07 نعم ،بأن المؤسسة لديها إلمام تام وشامل بكل ما يخص SCF هذا لأنهم تلقوا تكوينا حول هذا الأخير.
- أما مؤسسة ENAD تري أنها ليس لديها إلمام تام وشامل بكل ما يخص SCF لعدم منحهم فرصة التكوين.
- كانت إجابات على سؤال 5 من المحور 2 من طرف المحاسبين ب 07 نعم حيت أكد محاسبي مؤسسة نفطال أن هذه الأخيرة خصصت دورات تكوينية من أجل رسكلة وتكوين الإطارات والمختصين حول SCF وقد كانت هذه الدورات التكوينية في معهد تكوين للدراسات وهو معهد التسيير والتخطيط في الجزائر العاصمة ووهران ، وذلك خلال السنوات 2008 إلى غاية 2010 ، حيث كان يتم تدريسهم أسبوع كامل خلال كل شهر ، إضافة إلى تزويدهم بالوثائق الضرورية المساعدة لفهم النظام.
- أما في ما يخص مؤسسة ENAD كانت إجابة 2 لا ، كما ذكر محاسبي المؤسسة بأنه قد خصصت دورة تكوينية لرئيس قسم واحد فقط، واكتفى بتعليم المحاسبين المتبقيين لدى المؤسسة مما لم يساهم بدرجة كبيرة في عملية الاستيعاب والفهم الجيد لكيفية تطبيق النظام خاصة مع وجود أنظمة الإعلام الآلي والتي تسهل عمل المحاسب بمراحل كثيرة ولكن دون فهم لكثير من المبادئ وبالتالي عدم التمكن من حل أبسط المشاكل التي من الممكن أن تصادف المحاسب وهذا ما أكده محاسبي المؤسسة.
- كما كانت إجابات مؤسسة NAFTAL 07 نعم فيما يتعلق بأنها قامت بتوضيح معالم هذا النظام من كل جوانبه من خلال المشاركة في المنتديات و الملتقيات، مما كان له أثر إيجابي بنجاح المؤسسات التكوينية في توضيح جميع الجوانب و الإجراءات المتعلقة بالـ SCF.
- أما مؤسسة ENAD كانت عدد إجابات المحاسبين لديها 02 لا، بتصريح منهم أثناء المقابلة بعدم تقديم دورات تكوينية بالإضافة إلى عدم الحرص على المشاركة في المنتديات و الملتقيات من أجل توضيح معالم هذا النظام وهذا ما يفسر وجود نقص و وصعوبة استيعاب SCF لدى محاسبي المؤسسة.

- كانت الإجابة على السؤال 5 من المحور الثاني بـ 07 نعم حيث يرى محاسبي مؤسسة نفطال أن هذه الأخيرة قد خصصت مرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام القديم وإدخاله تدريجيا بمفاهيمه ومبادئه الأساسية وأساليبه ضمن أنظمة المؤسسة.

عكس مؤسسة ENAD فكانت عدد الإجابات 2 لا من طرف المحاسبين المؤسسة حيث يروا أن النظام دخل سريعا خن طريق برنامج تم حفظه وتطبيقه.

- تحصلنا على إجابات من كلا المؤسستين بنعم على السؤال 6 من هذا المحور أنه لا يوجد تعاون بين المؤسسة والجامعة. حيث في أغلب الأوقات تستخدم المؤسسات سياسة الانطواء والانعزال عن المحيط الخارجي.
- بينما نلاحظ أنه كانت الإجابات على السؤال 7 من مؤسسة نفطال بنعم من كافة المحاسبين وذلك بتصريح المحاسب من خلال المقابلة بأن المؤسسة خصصت لهم أظرفة مالية وذلك بتحمل تكلفة محاسب كل 14000 دج من أجل الحاجات الفيزيولية الخاصة لكل محاسب ومبلغ 6000 دج لقاء الساعة الواحدة للمختص أو الخبير الذي يقوم بتكوين محاسبي المؤسسة.
- أما مؤسسة ENAD كانت الإجابة لا من طرف محاسبي المؤسسة فقد صرحوا بعدم تلقيهم تكوين مما يعني أن المؤسسة لم تهتم بتخصيص أظرفه مالية تتعلق بهذا الجانب.
- كما يرى محاسبي NAFTAL من خلال الإجابة على الأسئلة من 8 إلى 12 بأن النصوص القانونية الجزائرية الصادرة لحد الآن كافية لتوضيح كيفية تطبيق SCF كما أنّ فترة التربصات التي استفادوا منها (مدة سنتين) كانت كافية لإستيعاب مختلف جوانب هذا النظام حيث تمكنوا من فهم جميع المبادئ والإجراءات المتعلقة به، وهو بالنسبة لهم يتميز بالوضوح والسهولة وقد يكون ساهم بمميزاته وأهدافه في إعطاء صورة أوضح عن البايانات التي تصرح بها المؤسسة من خلاله والتي تستفيد منها مجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية وبالتالي يكون قد ساهم في الرفع من أرباح المؤسسة، من وجذب المستثمرين حيث صرح محاسبي المؤسسة أن المؤسسة تمكنت من زيادة أرباحها من سنة التطبيق 2010 إلى 2018 و قد ازداد الربح في السنوات الأخيرة بحوالي 5% مما يعني أن الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمؤسسة وفق هذا النظام جعلها أكثر شفافية ومصداقية وكان له الأثر الإيجابي على الأداء المالي للمؤسسة. كما يرى بأن مستوى مؤسسة جيد من حيث درجة الإلمام بإجراءات تطبيق SCF، وأن النظام يمتلك قدرة جيدة على حل مختلف المشاكل التي كان يصادفها المحاسبون على مستوى PCN.

- أما فيما يخص مؤسسةENAD فالجدول الموالي يوضح ملخص لتطور أرباح المؤسسة عبر السنوات 2009- 2015 للمؤسسة وهو مقتبس من الوثائق المتحصل عليها من طرف هذه الأخيرة المتعلقة بقائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج:

الجدول رقم (3_4) : يمثل تطور نتيجة السنة المالية لمؤسسة ENAD

(2009-2015) :

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نتيجة السنة المالية	4108585 7.29	98606 400.16 _	3251 294.75	23219 4001.81	10274 866.51	17757 710.47 _	3224 51.89 _

المصدر : من إعداد الطالبتان استنادا إلى وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول مقارنة النتيجة السنة المالية لجدول الحساب النتائج لمؤسسة ENAD، (أنظر الملحق رقم 2) وذلك عبر السنوات من 2009 حتى 2015، حيث نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من الملاحق المذكورة، أنه كان هناك تطور موجب خلال السنوات الثلاثة الموالية لتطبيق نظام SCF مما يعني أنه كان له الأثر الإيجابي على الأداء المالي للمؤسسة أيضا وعلى درجة شفافية وجودة المعلومات المالية المصرح بها في القوائم المالية.

الفرغ الثالث : تحليل نتائج المحور الثالث .

جدول رقم (3_5) : يمثل النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية.

البيان	نعم	لا
1- هل نظم scf يعمل على تقديم صورة وافية وشاملة ودقيقة وحقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة؟	09	00
2- هل برأيك بتطبيق النظام استطاعت المؤسسة توفير قوائم مالية تحتوي على معلومة مالية ذات مصداقية عالية؟	09	00
3- هل تطبيق النظام أدى إلى زيادة شفافية القوائم المالية؟	09	00
4- هل ساهم تطبيق النظام في توفير متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم	09	00

المالية للمؤسسة من حيث جودة المعلومة المالية؟		
5- هل مبدأ وقواعد التقييم لحسابات القوائم المالية كان لها الأثر الإيجابي على المؤسسة؟	09	00
6- هل شفافية وصدق المعلومة المالية أثر إيجابا على المؤسسة من حيث جذب المستثمرين وبالتالي زيادة الأرباح؟	07	02
7- هل التصنيف والتبويب الجديد للحسابات سهل على المؤسسة عملية تسييرها واتخاذ القرارات بشأنها وبالتالي المساهمة في زيادة جودة المعلومة المالية؟	09	00
8- يسمح النظام بقابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي، هل استطاعت المؤسسة استغلال هذه الإيجابية؟	09	00
9- هل ساعد النظام على نمو مرد ودية المؤسسة من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية المناسبة لها سنويا التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير ؟	09	00

المصدر : ما إعداد الطالبتان إستنادا إلى أسئلة المقابلة.

✓ **تحليل النتائج:** من خلال مجموعة إجابات على أسئلة المقابلة حيت لخصت هذه أخيرة نتائج التالية :

- كانت عدد إجابات من كلا المؤسستين من سؤال1إلى 5 بنعم ،حيت تمكن SCF من إعطاء صورة واضحة للمؤسسة، وتوفير قوائم مالية تحتوى على معلومات مالية ذات مصداقية عالية مما أدى إلى زيادة في إفصاح وشفافية وصدق معلومة المالية .
- فيما يخص سؤال 6 من محور 3, كانت إجابة بنعم من كافة محاسبين NAFTAL ، مما لمسوه من زيادة في أرباح، وجذب المستثمرين الجدد .
- أما فيما يخص مؤسسة ENAD كانت إجابة على هذا السؤال بعكس ،حيت يرو أن الإفصاح بالمعلومة المالية أثرها سلبي للمؤسسة ،لأن هذه أخيرة لها خصوصياتها لا يجوز الإباحة بها كليا .
- وفي الأخير كانت إجابة على الأسئلة من 7 إلى 9 من محاسبي ENAD و NAFTAL بنعم، وأن تصنيف وتبويب الجديد للحسابات، سهل على المؤسسة عملية تسييرها وإتخاذ القرارات بشأنها وساهمت في الرفع من جودة المعلومة المالية، وذالك من خلال تسهيل للمؤسسة عملية المقارنة من خلال سنواتها السابقة مع

السنة الحالية ،كما مكنتها بمقارنة مؤسستها مع الغير على المستويين الوطني والعالمي ،وتسهيل عملية شرح وتقديم حلول واقتراحات اللجنة ومساهمين .

الفرع الرابع : تحليل نتائج المحور الرابع.

تحديات النظام المحاسبي المالي :

إن المؤسسات الوطنية الجزائرية بوجه خاص والاقتصاد الوطني بوجه عام يعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام هذا المولود الجديد – النظام المحاسبي المالي- بناءا على هذا ما هي أهم التحديات التي ترى المؤسسة أنها تواجه وتصعب تطبيق هدا النظام؟

- إن النظام القديم تأصل وتجدر في المؤسسة لذى المحاسبين لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، و بالتالي كان من الصعب التخلي عنه.
- تدرب المحاسبون والخبراء على النظام المحاسبي الحالي لسنوات عديدة و أتقنوه، كما أن الأهداف المحاسبية للنظام الحالي راسخة في دهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها؛
- ما زالت المؤسسة والمحاسبين لديها لا يعرفون عن هدا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه؛
- لم يتم اعتماد هذا النظام في بعض المراكز التدريبية لحد الآن مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيقه؛
- إن أنظمة التسيير في المؤسسة ضعيفة وغير متنوعة، والعمود الفقري للتسيير في المؤسسة هو نظام المحاسبة العامة، وبالتالي صعوبة تغيير هذا النظام بين عشية وضحاها؟
- النظام المحاسبي الجديد هو نظام يهدف كما سبق الإشارة إليه إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح علية بحكومة الشركات، و هذا صعب تطبيقه في المؤسسة حاليا نظرا للبيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية الحالية وبسبب عدة اعتبارات وسلوكات متراكمة؛
- عدم تحمل المؤسسة نفقات التحول والانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد؛
- غياب الرابط بين المحاسبة والجباية، فهذا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة وتفادي التهرب الجبائي وأهمية الجباية كمصدر للتمويل، كما أن القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هدا النظام مثل القوانين الجبائية غائبة؛
- غياب الرؤية الإستراتيجية والتخطيط السليم في المؤسسة للدخول في التطبيق التام للنظام المحاسبي المالي الجديد مما يؤدي إلى مشاكل كبيرة في التسيير؛

تحليل النتائج:

في الأخير حاولنا من خلال هذا المحور طرح الأسئلة التي تسلط الضوء على أهم التحديات في الصعوبات التي يواجهها نظام المحاسبي المالي من حيث درجة استيعابه وتطبيقه، من خلال إجابات محاسبي المؤسستين والتي كانت متباينة حول أهم الصعوبات والتي حصرناها من أهم تسعة نقاط عند طرح أسئلة المقابلة حيث اتفق محاسبي مؤسسة نفطال على أنه من أكثر الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق النظام واستجابة بشكل فعال أن النظام القديم تجذر في المؤسسة لعقود من الزمن لهذا كان من الصعب التخلي عنه وأن محاسبي المؤسسة تدربوا عليه سنوات وأتقنوه وأن أهدافه ومبادئه راسخة في أذهانهم كانت، مما تطلب وقتا كبيرا من أجل تفسيرها، هذا وأن البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية الحالية وعدة اعتبارات وسلوكات متراكمة أخرى لم ترقى بعد إلى أن تكون بيئة تدعم ما يسمى بحوكمة المؤسسات والتي تمثل النظام المحاسبي المالي تطبيقا من تطبيقاتها، حيث تدعم المحاسبين هذه الإجابة وأفكار بقولهم أن مؤسسة نفطال لو لم تكن مؤسسة اقتصادية عمومية تابعة للدولة وأن هذه أخيرة مضطرة لمواكبة التطورات الاقتصادية، كما كانت درجة تطبيقه بهذه الفعالية، أي أن الدولة طرحت هذا النظام للتطبيق ولم تعمل على توفير القاعدة الضرورية وفرض الإجراءات اللازمة التي تخدم على جميع المؤسسات تطبيقه والدليل أن الكثير من المؤسسات لحد الآن لم تطبق هذا النظام، أي أن كان مطبق فهو عن طريق البرمجيات الخاصة به وبالتالي عدم الإلمام بمفاهيمه الأساسية ومبادئه من طرف المؤسسات الخاصة الصغيرة التي تتميز أنظمة التسيير لديها بالضعف وعدم التنوع وهذا ما لمسناه فعلا من خلال إجابة محاسبي مؤسسة مواد التنظيف حيث لاحظنا أنها ارتكزت على معظم الصعوبات التي طرحت في الأسئلة حيث يلخص رأيهم أنه كون المؤسسة لم تتحمل نفقات الانتقال إلى هذا النظام، فهذا أدى ترتيب جميع العقبات والصعوبات الأخرى التي تحول دون استيعابهم له وسهولة تطبيق.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية تسليط الضوء على درجة إعتماد المؤسستين محل الدراسة على مقومات ومبادئ الإفصاح المحاسبي في إطار النظام المحاسبي المالي scf من أجل الوصول إلى معلومة مالية ذات جودة عالية ومحاولة تبيان من جانب آخر درجة إستفادة المؤسستين من الإيجابيات التي عمل من خلالها النظام المحاسبي المالي على تدارك نقائص النظام القديم وإن كان لومنا هذا ما زال هذا النظام يواجه العديد من الصعوبات والتحديات في عملية تطبيقه والعمل بمبادئه، ولعل أهم النتائج المتوصل إليها فيما يخص المؤسستين فيما يتعلق دور الإفصاح المحاسبي وفق الـ scf في الرفع من جودة المعلومة المالية نلخصها على النحو التالي:

- مؤسسة نفطال جاهزة لاستيعاب كافة الإجراءات التي جاء بها نظم SCF عكس مؤسسة ENAD.
- ساهم تطبيق النظام في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي لمؤسسة نفطال.
- ساعد النظام على نمو المر دودية مؤسسة نفطال من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية المناسبة لها سنويا التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير بينما لمسنا عدم اهتمام مؤسسة ENAD من استغلال هذا الامتياز الذي يقدمه النظام لزيادة نموها وأرباحها.
- ساهم تطبيق النظام في توفير متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية لمؤسسة نفطال من حيث جودة المعلومة المالية. فبتطبيق النظام استطاعت المؤسسة توفير قوائم مالية تحتوي على معلومة مالية ذات مصداقية عالية.
- التصنيف والتبويب الجديد للحسابات سهل على مؤسسة نفطال عملية تسييرها واتخاذ القرارات بشأنها وبالتالي المساهمة في زيادة جودة المعلومة المالية.
- يواجه عملية تطبيق النظام بعض الصعوبات على مستوى مؤسسة نفطال من أهمها وأن البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية الحالية وعدة اعتبارات وسلوكيات متراكمة أخرى لم ترقى بعد إلى أن تكون بيئة تدعم ما يسمى بحكومة المؤسسات والتي تمثل النظام المحاسبي المالي تطبيقا من تطبيقاتها. بينما على مستوى مؤسسة ENAD فتعيق عملية التطبيق والفهم والاستيعاب للنظام صعوبات عديدة تشمل أغلب التحديات التي تناولتها أسئلة المقابلة.

فرضت المتغيرات الدولية التي حدثت في الساحة العالمية إدخال إصلاحات على مستوى اقتصادياتها، والجزائر كغيرها من هذه الدول باشرت في إصلاحات اقتصادية لتتماشي مع متغيرات العالمية، فبعد أن تبنت العديد من الدول معايير محاسبة الدولية ،سعت الجزائر إلى أخد بهذه المعايير بهدف التوافق في مجال العمل المحاسبي ، من حيت إطار مفاهيمي ،المبادئ والقواعد المحاسبية والقوائم والتقارير المالية وطرق إعدادها وعرضها، وبتالي فإن تطبيقه غير من طبيعة الممارسات والتطبيقات المحاسبية في الجزائر، وهو ما يعكس بأثر على جوانب العديدة وخاصة المؤسسات باعتبارها المسؤولة على تطبيقه .

يلعب إفصاح دورا هاما سواء في الممارسات المحاسبية أو في نظرية المحاسبة ،فهو ينص على إظهار جميع المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع مؤسسة دون تظليل حيت يستطيع مستخدم هذه المعلومات اعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعد الاهتمام الكبير من عدة جهات منها جمعية المهنية المحاسبية ، وكذالك الباحتين في وضع المعايير الإفصاح والمحاسبة الدولية التي تعمل على توحيد نظام المحاسبي على المستوى العالمي ،ولا شك أن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر من أساسيات ومرتكزات قوية وكفائة سوق المالي، وتتبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية مما تحققه من فوائد لمستخدمي هذه القوائم، ومن المفروض أن يتم إعدادها على أسس سليمة أي إعطاء صورة صادقة عن معلومات الواردة ضمنها وافصاح عن كل غموض فيها .

- **أهم النتائج :**

- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يستجيب لمتطلبات الاقتصادية الحالية، فكان من الضروري القيام بالإصلاحات الاقتصادية الرامية للتحول إلى اقتصاد السوق .
- إن تبني الجزائر لنظام المحاسبي المالي الجديد مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بهدف اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي وجذب استثمارات أجنبية .
- إن القوائم المالية معدة وفق النظام المحاسبي التي يتم إعدادها ونشرها من قبل المؤسسات والمتمثلة في الميزانية، جدول الحسابات النتائج، جدول تدفقات النقدية(تدفقات الخزينة)، وجدول التغيرات في رؤوس الأموال تقدم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة.
- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات مصداقية القوائم المالية تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم و التقارير المالية من مدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية .
- إن الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية يكون له أثر إيجابي على المحاسبية لما يوفر من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها : الملائمة والموثوقية .
- مؤسسة نفطال جاهزة لاستيعاب كافة الإجراءات التي جاء بها نظم SCF عكس مؤسسة ENAD.
- ساهم تطبيق النظام في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي لمؤسسة نفطال.
- ساعد النظام على نمو المر دودية مؤسسة نفطال من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية المناسبة لها سنويا التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير بينما لمسنا عدم اهتمام مؤسسة ENAD من استغلال هذا الامتياز الذي يقدمه النظام لزيادة نموها وأرباحها.
- ساهم تطبيق النظام في توفير متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية لمؤسسة نفطال من حيث جودة المعلومة المالية. فبتطبيق النظام استطاعت المؤسسة توفير قوائم مالية تحتوي على معلومة مالية ذات مصداقية عالية.
- التصنيف والتبويب الجديد للحسابات سهل على مؤسسة نفطال عملية تسييرها واتخاذ القرارات بشأنها وبالتالي المساهمة في زيادة جودة المعلومة المالية.
- يواجه عملية تطبيق النظام بعض الصعوبات على مستوى مؤسسة نفطال من أهمها وأن البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية الحالية وعدة اعتبارات وسلوكيات متراكمة أخرى لم ترقى بعد إلى أن تكون بيئة تدعم ما يسمى بحكومة المؤسسات والتي تمثل النظام المحاسبي المالي تطبيقا من تطبيقاتها. بينما على مستوى مؤسسة

ENAD فتعيق عملية التطبيق والفهم والاستيعاب للنظام صعوبات عديدة تشمل أغلب التحديات التي تناولتها أسئلة المقابلة.

دراسة الفرضيات:

- ما تعلق بالفرضية الأولى التي وسمت بـ: "يمكن أن يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقديم قوائم مالية والتقارير المالية ذات مصداقية وموثوقة أكثر"، فقد تبين من النتائج صحة هذه الفرضية على المؤسستين، حيث ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في أن تقدم المؤسستين قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية عالية خاصة إذا كانت درجة استيعابه وفهمه وتطبيق جميع مبادئه كبيرة.
- أما فيما تعلق بالفرضية الثانية والتي نصت على أن :" الإفصاح المحاسبي للقوائم والتقارير المالية وفق SCF يلبي احتياجات مستخدمي المعلومة المالية وبالتالي ينعكس إيجابا على مردودية ونمو المؤسسة. وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية، حيث يعتبر الإفصاح أحد أهم العوامل التي تمكن المستعمل للمعلومة من الحصول عليها، وقد أثبتنا من خلال الدراسة التطبيقية أن الإفصاح وفق SCF ساعد مستخدمي القوائم المالية والمستفيدين من المعلومات المالية فيها في أخذ صورة واضحة عن المؤسسة كما ساهم في الرفع من مردودية ونمو المؤسسة.

- **الإقتراحات:**

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب الموضوع، وبناءا على الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية ، يمكن أن نخرج بجملة من التوصيات :

- ضرورة إيجاد حلول وآليات تسمح بجعل المؤسسات تسعى جاهدة لفهم وتطبيق النظام المحاسبي المالي استجابة للمعايير المحاسبية الدولية ومجارات لواقع الاقتصاد العالمي خصوصا أنه مر على دخوله حيز التنفيذ 7 سنوات في الجزائر .
- التكوين المستمر للمحاسبين لضمان الفعالية والكفاءة في الميدان المحاسبي .
- نشر معلومة أكثر صدق ، كاملة ، قانونية وشفافة تسمح بتشجيع المستثمرين على جلب الأموال التي تفقدها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
- إلزام المؤسسات على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية لزرع الاطمئنان لدى مستعملي هذه المعلومات.

الكتب باللغة العربية :

1) أحمد حلمي جمعة ، **معايير التقارير المالية الدولية (معايير المحاسبة الدولية)** ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2015.

2) -الاستاذ بلعروسي احمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر.

3) امين السيد احمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبة** ، الطبعة الأول، الدار الجامعية، ال'سكندرية ،مصر،2008.

4) حسين احمد حسن علي ،**نظم معلومات المحاسبية** اطار الفكري ونظم التطبيقية قاهرة مصر،1997 .

5) حسنين عمر، **تصميم نظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية** ،علي البنوك التجارية وشركات التامين الاسكندرية مصر، سنة 1999.

6) جمعة احمد حلمي واخرون، **نظم المعلومات المحاسبية** ،مذخل تطبيقي معاصر ،دار منهاج للنشر و التوزيع، عمان الاردن، سنة 2003.

7) جمعة سعيد فرحات، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال** ،دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية ،سنة 2000.

8) سيد عبد الله السيد، **تدريب المحاسبي و المالي** ، دار الراية للنشر و التوزيع ،عمان، الطبعة الاول ، السنة 2013 ،

9) الشيرازي ،**نظرية المحاسبية** ،مطبعة دات السلاسل, الكويت ،1991.

10) شعيب شنوف ،**المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2016 .

11) .طلال محمد على الحجازي ,رافد كاظم .ألعبيدي ،**قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها و مستخدميها** ، طبعة الأولى، عمان الأردن ،دار أيام للنشر و التوزيع 2017

12) طلال محمود علي الججاوي ومحمد آل فتح الله، **الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية**، دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان،2015 .

13) طلال محمود علي الججاوي وهدى أمين عليوي الجميلي، **قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية** ، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2017.

14) صبان سمير اسماعيل، **تحليل وتصميم نظم معلومات محاسبية** ،الدار جامعية لنشر ،اسكندرية ، 1997.

15) عبد الناصر و الآخرون ، **أصول المحاسبة المالية** ، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، السنة 1999 .

16) العاشور عصفت سيد احمد، **دراسات في نظم معلومات المحاسبية** ،دار النهضة للطباعة والنشر بيروت، 1999.

17) فصنيع ياسر الصادق و الآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، مكتبة المجتمع الغربي للنشر، الطبعة الأولى، عمان الاردن، 2007.

18) الكيلان يعتمان و اخرون، **مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية** ،دار المنهاج للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ، 2000 :

19) كيسو ،دونالد، وويجانت جيري ، **المحاسبة المتوسطة ،جزء الاول** ، ترجمة احمد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،السنة 2005 .

20) المقابلة محمد قاسم ،**نظم معلومات المالية وعلاقاتها بوظائف العملية الادارية وتطبيقها** ،التربوي عالم الكتب الحديتة ،الطبعة الأولي ،الأردن، 2004

21) مطبع ياسر الصادق و آخرون، **نظم المعلومات المحاسبية** ،مكتبة المجتمع الغربي للنشر الطبعة الاولي، عمان الأردن،2007 .

22) محمد تيسير الرجبي، **تحليل القوائم المالية**، الشركة العربية المتحدة والتوريدات،الطبعة الأولى، القاهرة ، 2014 .

23) مصطفى صلاح سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار البداية ،الطبعة الاولى ، عمان ، 2010 .

24) المبروك أو زيد، **محاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ,اتراك للطباعة والنشر و التوزيع ,مصر، 2005

25) مطر محمد عطية وآخرون، **نظرية محاسبية واقتصاد المعلومات اطار فكري و تطبيقات العلمية**، 2012

26) محمود ابراهيم التركي ، **تحليل التقارير المالية** ،الطبعة 2،مطابع جامعة تملك سعود السعودية ،1995.

27) هوام الجمعة ، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS 2009/2010**، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2011 .

28) هندر يكسون الدون س,**نظرية المحاسبية**، ترجمة كمال خليفة ابوزيد طبعة الأولي المؤلف العام 1990.

المراجع باللغة الأجنبية :

Samir merovani.le projet du nouveau system comptable financier algérier. « anticiper et préparer le passages du PCN 1975 aux nomes IFRS ,mémoire de magisters. ESC année 2007/2008.

- FASB .STATEMENTOFFINONCIAL ACCOUNTING .CONCEPTS NO2

المذكرات :

- شناي عبد الكريم ،**تكييف القوائم المالية في المؤسسة الجزائرية وفقا المعايير المحاسبية الدولية** ،مذكر ماجستير في العلوم التسيير ، تخصص محاسبة ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2009.
- صبح عبد الحميد صانع، **أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية لأغراض اتخاذ القرار وتقييم الأداء**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة، جامعة المستنصرة ، بغداد، العراق، 2004.
- عوينات فريد، **دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد و متطلبات نجاحه في البيئة المحاسبية الجزائرية** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ،مركز الجامعي بالوادي ،2011/2010.
- لزعر محمد سامي، **التحليل للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص الدارة المالية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية، 2012،2011.

- محمد طيفور امينة، **الدراسة المحاسبية وحدود الافصاح في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة في ظل IFRS/IAS**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ل م د تخصص محاسبة مالية و بنوك، جامعة الشلف، السنة الجامعة 2017/2016 .

- مرحوم محمد الحبيب ،**استراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة و أثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم**، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير ،تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،الجزائر،2012 .

الملتقيات :

- بربري محمد أمين ،عبد القادر بكيحل، **اثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول واقع وأفاق في الجزائر ،جامعة الوادي 06/05 ماي 2013.
- براق محمد و قمان عمر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 05 -2013/05/06 .

المجلات العلمية :

- أحمد السيد، **مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين**، منهج مقترح لتطور إفصاح ،محاسبي تنشيط سوق المالي المصري ، مجلة البحوث التجارية ،1993
- لطيف زيو وآخرون ، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين لدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم لاقتصاد ية والقانونية، المجلة رقم 29 ، 01 ،سوريد، 2007 .
- مراد ممدوح هاشم ،دراسة إختبارية لأثر **إحتلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الإتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح**، جامعة الزقازيق ،مجلة البحوث التجارية المجلد 19، العدد1997،01.
- لطيف زيو وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد القرار الاستثمار**، مجلة تشرين للدرسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة رقم 29،01، السويد،2007.

- وليد ناجي الحيالي ، **النظرية المحاسبية** ،جزء الثاني، منشورات العربية المفترجة في دنمارك، 2007.

القوانين والمراسيم :

ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية الجزائرية،" قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية"، العدد 19، المؤرخ في 26 يوليو 2008، الصادرة في 25 مارس 2009، الجزائر.

ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07-11، العدد 74، المادة 2، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .

قائمة الملاحق		
رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1-3	جدول حساب النتائج (2009،2010)	
2-3	جدل حساب النتائج (2010،2011)	
3-3	جدول حساب النتائج (2012،2013)	
4-3	جدول حساب النتائج (2014،2015)	

المحتويات

إهداء	
تشكرات	
ملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المصطلاحات	
المقدمة العامة	أ-د
الفصل الأول: لإطار النظري للنظام المحاسبي المالي للقوائم المالية	
مقدمة الفصل	08
المبحث الأول: عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية	09
المطلب الأول: : المعايير المحاسبة الدولية : النشأة والمفهوم.	10
الفرع الأول: نبذة تاريخية عن معايير المحاسبة الدولية	10
الفرع الثاني : تعريف المعايير المحاسبية	10
الفرع الثالث : كيفية وضع المعايير المحاسبية الدولية	11
المطلب الثاني : أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية	14
الفرع الأول : أهمية المعايير المحاسبية الدولية	14
الفرع الثاني : أهداف المعايير المحاسبية الدولية.	14
المطلب الثالث : دوافع إصدار ومزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية .	15
الفرع الأول : دوافع إصدار المعايير المحاسبية الدولية .	15
الفرع الثاني : مزايا تطبيق معايير المحاسبية الدولية .	16
المبحث الثاني : ماهية النظام المحاسبي المالي	17

قائمة المحتويات:

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي المتعلق بالنظام المحاسبي المالي .	17
الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي.	18
الفرع الثاني : : مجال التطبيق.	19
الفرع الثالث : القواعد والمبادئ المحاسبية الأساسية.	19
المطلب الثاني : أهمية والأهداف النظام المحاسبي المالي.	20
الفرع الأول : أهمية النظام المحاسبي المالي	20
الفرع الثاني : أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد.	21
المطلب الثالث: أسباب وآلية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.	22
الفرع الأول: أسباب تغير المخطط المحاسبي الوطني :	22
الفرع الثاني : نقائص المخطط المحاسبي الوطني PCN.	23
الفرع الثالث : آلية الانتقال من المخطط القديم إلى النظام المحاسبي المالي الجديد	24
المبحثالثالث : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.	26
المطلب الأول : : تعريف القوائم المالية ومستخدميها.	26
الفرع الأول : . تعريف القوائم المالية.	26
الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية.	27
المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية وأهميتها وخصائصها.	28
الفرع الأول : أنواع القوائم المالية ..	28
الفرع الثاني : أهمية القوائم المالية.	29
الفرع الثالث : الخصائص النوعية للقوائم المالية.	29
المطلب الثالث : إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.	30
الفرع الأول : الميزانية .	31
الفرع الثاني : جدول الحسابات النتائج	32
الفرع الثالث : قائمة التدفقات النقدية.	38
الفرع الرابع : جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق.	43

خاتمة الفصل	45
الفصل الثالث : أسس وقواعد الإفصاح في ظل النظام المحاسبي	
مقدمة الفصل	47
المبحث الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي	48
المطلب الأول : مفهوم الإفصاح وأنواعه	48
الفرع الأول : تعرف الإفصاح المحاسبي	49
الفرع الثاني : أنواع الإفصاح المحاسبي	50
المطلب الثاني : :وجهات نظر الإفصاح وأهميته وأهدافه	53
الفرع الأول : وجهات نظر الإفصاح	53
الفرع الثاني : أهمية الإفصاح المحاسبي	55
الفرع الثالث : أهداف الإفصاح المحاسبي	57
المبحث الثاني: خصائص ومقومات وعناصر المؤثرة في الإفصاح	59
المطلب الأول : خصائص ومقومات الإفصاح المحاسبي	59
الفرع الأول : خصائص الإفصاح المحاسبي	59
الفرع الثاني : : مقومات إفصاح المحاسبي	62
المطلب الثاني : العناصر و المشاكل و معوقات المؤثرة في الإفصاح المحاسبي	63
الفرع الأول : العناصر المؤثرة في الإفصاح المحاسبي	63
الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات الإفصاح في التقارير والقوائم المالية	65
المبحث الثالث : المعلومات المالية	66
المطلب الأول : ماهية المعلومات المالية	66
الفرع الأول : المعلومات المالية	66
الفرع الثاني : تصنيف المعلومات المالية	67
المطلب الثاني : خصائص النوعية للمعلومات المالية	69

الفرع أول :خصائص أساسية للمعلومات المالية	69
الفرع الثاني : الخصائص الثانوية للمعلومات المالية	70
الفرع الثالث: القيود (محددات) الأساسية للخصائص النوعية للمعلومات	72
الفرع الرابع: قابلية للفهم كخاصية لمتحدي القرار	73
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث : . دراسة حالة لمؤسستي نفطال وENAD	
مقدمة الفصل	76
المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة مواد التنظيف لولاية سعيدة.	77
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة	77
الفرع الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة.	77
الفرع الثاني : التعريف بالمؤسسة الأم.	78
المطلب الثاني : الوحدة ENAD SHYMECA سعيدة	79
الفرع الأول:تعريف الوحدة.	79
الفرع الثاني: الفرع الثاني:إمكانيات الوحدة المادية والبشرية	80
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة	81
الفرع الأول: مصلحة المديرية العامة	81
الفرع الثاني: مصلحة التجارة	82
الفرع الثالث: مصلحة المحاسبة المالية.	83
الفرع الرابع: مصلحة الصيانة	84
المبحث الثاني : لمحة تاريخية عن شركة نفطال بصفة عامة.	86
المطلب الأول : نشأة شركة نفطال و مهامها.	86
الفرع الأول : نشأة شركة نفطال	86
الفرع الثاني: مهام شركة نفطال :	86

الفرع الثالث : تجسيداتها	86
المطلب الثاني: تنظيم شركة نفطال و وسائلها	88
الفرع الأول : تنظيمها	88
الفرع الثاني: وسائلها	88
الفرع : موقع شركة نفطال بسعيدة	88
المبحث الثالث : : تحليل نتائج المقابلة	89
المطلب الأول : عينة الدراسة ومراحل إعداد أسئلة المقابلة .	89
الفرع الأول: المستخدمين المعنيين بالمقابلة	89
الفرع الثاني: مراحل إعداد أسئلة المقابلة	89
المطلب الثاني : منهجية الدراسة الميدانية ووسائلها	90
الفرع الأول : مجال الدراسة	90
الفرع الثاني : أدوات ووسائل الدراسة الميدانية	92
المطلب الثالث : دراسة وتحليل نتائج أسئلة المقابلة	93
الفرع الأول : تحليل نتائج المحور الأول نقائص المخطط المحاسبي الوطني	93
الفرع الثاني : تحليل نتائج المحور الثاني تطبيق النظام المحاسبي المالي	94
الفرع الثالث : تحليل نتائج المحور الثالث النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية	99
الفرع الرابع : تحليل نتائج المحور الرابع تحديات النظام المحاسبي المالي	100
خاتمة الفصل	103
الخاتمة العامة	105
قائمة المراجع	110
قائمة الملاحق.	116
قائمة المحتويات.	118

قائمة المحتويات: